تعزيز دور القطاع الخاص اليمني في التنمية الاقتصادية

د.عبدالرحمن صالح العليي

أستاذ الأقتصاد – جامعة حجة

مجلة القلم
(علميّة – فصليّة – محكّمة)
الرقم الدولي
(ISSN 2410-5228)
تصدر عن جامعة القلم
للعلوم الإنسانية والتطبيقية
مدينة إب
الجمهورية اليمنية

www.alkalm.net

Abstract

private sector has a crucial role in developing nations, maintaining their political, social and economic stability and the entire development, and strongly contributing in social prosperity. Yemeni private sector has a prominent role in these types of development in Yemen. Unfortunately, Yemeni private sector encountered some difficulties which reduced the expected role it could have played.

Therefore, this research aims at studying and addressing these challenges and obstacles. It provides about twenty five recommendations to motivate the role played by the private sector. The study consists of three parts: the first addresses the concept of the private sector, the second the Yemen private sector and its economic and developmental role during 2010-2012, and the third the axes of Yemen private sector and its motivation through which (in addition to others), we can upraise and motivate the Yemeni private sector and its economic and developmental role.

ملخص البحث:

للقطاع الخاص دوره الريادي في بناء الأوطان والحفاظ على استقرارها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وعملية التنمية الشاملة، ومساهمة قوية في تحقيق الرفاهية للمجتمع، وقد كان للقطاع الخاص اليمني دورا متميزا في ذلك، غير أنه –وللأسف– تعرض لبعض المعوقات التي حدت من دوره التنموي، فكان هذا البحث دراسة ومعالجة لتلك التحديات والمعوقات، من خلال تقديمنا لقرابة من خمس وعشرين توصية تعمل على تعزيز دور القطاع الخاص، وقد قدمته الدراسة في ثلاثة مباحث مستهلة بمقدمة ومنتهية بخاتمة: تناول المبحث الأول منها مفهوم القطاع الخاص وتناول المبحث الثاني القطاع الخاص اليمني ودوره التنموي والاقتصادي خلال السنوات ٢٠١٠-٢٠١٢م، فيما خصصت المبحث الثالث لبيان محاور ونقاط تعزيز القطاع الخاص والتي من خلالها– وبغيرها– يمكن لنا النهوض بالقطاع الخاص وتعزيز دوره التنموي والاقتصادي.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله الطاهرين وصحابته الراشدين، ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد:

فإن التنمية المجتمعية أحد مقاصد الشريعة الإسلامية التي تحقق التكريم للإنسان وتجني ثمرة استخلافه في الأرض، وقد تناولها القرآن الكريم في آيات متعددة، بيَّنت هذه الآيات كما بيَّنت السنة النبوية وسيرة النبيﷺ أن الواجب الشرعي في العملية التنموية لا يقتصر على الجهات الرسمية، وغير منوط بالمؤسسات العامة للدولة وحدها، بل إن جزءً كبيراً ودوراً عظيماً من عملية التنمية الشاملة منوطٌ بالقطاع الخاص ويقع على عاتقه القيام به، وقد أبرزت الآيات القرآنية هذا الدور وبينت هذا الوجوب من خلال وضعها الأسس العلمية والاقتصادية للاقتصاد الإسلامي، وحقوق وواجبات القطاع الخاص تجاه مجتمعه، والتي منها الإسهام في إحداث تنمية شاملة تحقق آثاراً اقتصادية إيجابية تنعكس على المجتمع وعلى القطاع الخاص.

أهمية الموضوع:

لا يخفى على أحد افتقار العديد من الشعوب الإسلامية لأبسط مقومات عملية النهوض الحضاري التي دعا وحث عليها الإسلام، والتي تُعد التنمية بمجالاتها المختلفة مرتكزاً لهذا النهوض، الذي يعد حاجة وحجر أساس للمجتمعات البشرية، بمؤسساتها المختلفة. وتحاول هذه الدراسة وضع نقطة في مسيرة التنمية الإنسانية والحضارية، ونضع أيدينا على بعض مشاكل التنمية؛ لمعالجتها. وذلك من خلال دعوة القطاع الخاص للمساهمة في أبرز الاحتياجات المجتمعية المساهمة في عملية التنمية الشاملة عموما والاقتصادية على وجه خاص، كتشييد البنية التحتية لمشاريع المرافق العامة وإقامة محطات توليد الكهرباء، والاتصالات، ومحطات تحلية ومعالجة المياه، وتوفير

الخدمات الصحية التي تحد من طلب العلاج خارج البلاد، وتوفير فرص عمل تستوعب الأيدي العاملة وتعمل على تأهيلها، والاستثمار في الصناعات الاستخراجية والتحويلية، ومشاريع الأشغال العامة: من بناء طرق وجسور وكباري، وسدود، وقنوات مائية، ومشاريع النقل العملاقة والاستراتيجية التي تتضمن: تشييد وبناء الموانئ الجوية والبحرية، والسكك الحديدية وأساطيل جوية وبحرية وإنشاء خطوط وشبكات اتصالات حديثة . إضافةً إلى مشاريع خدمات الأمن والدفاع. وقبل كل هذا الاستثمار في مجال التعليم والتنمية البشرية التي تُعد أمراً ضرورياً للمجتمع وللاقتصاد الوطني.

والاستثمار في تنمية هذه المجالات والمساهمة فيها وفي غيرها من المجالات الأخرى، من شأنه أن يخفف الأعباء الاقتصادية على الدولة، التي قد تنهكها هذه المشاريع وتدفعها إلى استنزاف العملة والاقتراض في كثير من الأحيان، كما يحقق رفاهية مجتمعية تعود بالنفع والربح الدنيوي والأخروي على القطاع الخاص بدرجة أساس. وكذا من خلال الوقوف على بعض معوقات التنمية الاقتصادية التي تقف في وجه القطاع الخاص وإيجاد الحلول المناسبة لها.

أسباب اختيار الموضوع:

ما دعا للكتابة في هذا الموضوع أسباب متعددة نجملها في النقاط الآتية:

١- استشعار المسؤولية الوطنية والدينية تجاه بلدي، والحرص على النهوض به وتقدمه ورفاهية أبنائه.

٢- تقاعس وتهرب بعض مؤسسات القطاع الخاص من القيام بدورها التنموي، وعدم فهمها لطبيعة وواجبات هذا القطاع، وانعكاس آثار التنمية عليه.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف المتمثلة في:

١- معالجة بعض جوانب القصور في مساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية، وما لذلك من آثار سلبية على عملية التنمية.

٢- تسليط الضوء على دور القطاع الخاص في العملية التنموية وبيان آثارها على المجتمع وعلى القطاع الخاص نفسه.

٣- تصحيح النظرة الخاطئة والقاصرة –عند البعض– عن هذا القطاع ودورة وواجباته.

٤- دعوة القطاع الخاص للقيام والإسهام في عملية التنمية المجتمعية، من خلال الدعم والرعاية والتمويل والاستثمار في المجالات التنموية التي تم الإشارة إليها سلفا.

٥- الدعوة لتهيئة بيئة مواتية وجاذبة للاستثمار الخاص.

مشكلة البحث:

تتبلور مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

س١- ما دور القطاع الخاص في عملية التنمية؟

س٢- ما هي المساهمات التي قدمها القطاع الخاص اليمني في مجال التنمية الاقتصادية؟

س٣- ما هي انعكاسات التنمية الاقتصادية على القطاع الخاص وعلى المجتمع اليمني؟

س٤- ما هي أبرز معوقات التنمية الاقتصادية التي يعاني منها القطاع الخاص؟ وما أفضل الحلول الناجعة لمعالجتها؟

منهجية البحث:

انتهجت الدراسة المنهج الاستقصائي والوصفي والتحليلي للدور التنموي للقطاع الخاص خلال الفترة من٢٠١٠ إلى٢٠١٢م.وهي الفترة الزمنية التي شهد فيها القطاع الخاص تذبذبا واضحا نتيجة ما مر به الوطن من أزمات، وبالرغم من الرغبة في توسع الدراسة لتشمل سنوات أخرى لاحقة، غير أن قيد البيانات والإحصاءات الرسمية وعدم توفرها للأعوام ٢٠١٣/٢٠١٤م حد من ذلك.

المبحث الأول

القطاع الخاص المفهوم والأسس

تعريف القطاع الخاص في الاصطلاح: "هو ذلك القطاع من الحياة الاقتصادية الذي يتميز بـ: حرية الإنتاج، والاستثمار، والتملك، والبيع والشراء، وغير ذلك من الأنشطة الاقتصادية البعيدة عن تدخل الدول"[١].

وعليه فإن القطاع الخاص من وجهة نظر الباحث ما يندرج تحت الملكية الخاصة. والقطاع العام والخاص عبر عنهما في الفقه والاقتصاد الإسلامي بالملكية العامة والملكية الخاصة.

الملكية الخاصة: ويراد بها اختصاص شخص أو أشخاص محصورون بشيء اختصاصاً يُمكِّنُه من التصرف فيه ومنع غيره منه[٢]. ومن أحكامها: جواز التَّصرف فيه بأصالة أو بوكالة أو بولاية[٣]. ويكون مستحقها وصاحبها فردا أو جماعة على سبيل الاشتراك، وتشمل كل الأموال –الحلال–، من نقود، وعروض قنية، وعروض تجارة، وأصول ثابتة، ووسائل الإنتاج، والتي لا تقع ضمن الملكية العامة المشتركة للمسلمين أو ملكية بيت المال.

إلاَّ أن مفهوم الملكية الخاصة في الاقتصاد الإسلامي يدل على أن ملكية الإنسان لما تحت تصرفه هي ملكية مجازية، يقول الدكتور يوسف إبراهيم: "هي أمانة في يد الفرد استودعه الله إياها واستخلفه عليها، فجعله بما بذل من جهد وقدَّم من عمل أحق من غيره بها؛ ليستخدم من خلالها إمكانياته وصلاحياته، ويستخدمها في تحقيق مصالحه الخاصة ومصالح المجتمع عامة، فهي ملكية مجازية، ربطت على الفرد لتحديد مسؤوليته عنها وعن قدراته التي أودعها الله فيه. والملكية العامة هي: مسؤولية الجماعة عن إدارة أموال معينة جاءت من خلافتهم عن الله

تعالى الذي خلق لهم ما في الأرض جميعاً؛ لاعتبارهم جماعة يضيع فيها كيان الأفراد، فالحق الجماعي المنطوي على أنصبة الأفراد هو قوام الملكية العامة"(٤).

وقبل أن أعرف التنمية أحب أن أشير إلى أن إطلاقي لمصطلح التنمية الوارد في هذا البحث هو إطلاق مخصوص أعني به التنمية الاقتصادية، والتي يعرفها المختصون بـ: "زيادة الدخل القومي الحقيقي للمجتمع على مدى من الزمن بشكل يسمح له بالتطور ومتابعة الارتقاء"(٥).

ومن تعريفاتها أيضاً: "الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها"(٦).

انعكاس آثار التنمية المجتمعية على القطاع الخاص.

تهدف التنمية الشاملة لتحقيق الرفاهية المجتمعية، وإيجاد توازن اقتصادي، فإن من شأن هذه التنمية والتوازن الاقتصادي أن يعملا على تحقيق طفرة مالية للعاملين في مجال التنمية، وقد يتحقق للقطاع الخاص من الربحية في ظل التنمية التي شارك فيها مالم يتحقق له مع عدمها. وذلك لما يلي:

١- **الوفرة النقدية الناتجة عن حركة المال التي تولد المال.** بينما الركود الاقتصادي يستهلكه، ومن هنا شُرِعت الزكاة التي كان من مقاصدها تحريك المال وتدويره بهدف تنميته، ولذا قالﷺ: «ألا من ولي يتيما له مال فليتجر فيه، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة»(٧) فمن وظائف المال: تحريك عجلة الاقتصاد والتنمية من خلال العمل على تحريك المال، وكل ما يعطل هذه الوظيفة فقد نهى القرآن الكريم عنه، ومن ذلك نهيه عن الاكتناز، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [سورة التوبة، الآية:٣٤]، "منع النقود من التداول واكتنازها هو تعطيل للوظيفة النقدية... وكنزهما حبس وعزل له عن وظيفته، وتخريب للميزان، وإفساد لمصالح الناس. وعالم اليوم يعرف جيدا المضار المترتبة على الكنز أكثر من أي وقت مضى"(٨).

وكما نهى القرآن عن الاكتناز فقد نهت السنة عن الاحتكار، فقالﷺ: «من احتكر فهو خاطئ»(٩).

ومن هنا كان تدوير المال عاملاً تنموياً متسبباً في حدوث طفرة مالية، وربحية عالية، وبتحريم الربا والاحتكار والنهي عن الاكتناز يشيع المال في كافة الطبقات الاقتصادية نتيجة الحركة والتداول النقدي لعملية التنمية الاقتصادية والخدمية والتي من آثارهما الحد من البطالة وتخفيفها بما تخلقه من فرص عمل، تحقق وتزيد من دخل الأفراد وتكسر من احتكار المال في يد طبقة معينة، بشيوعه في يد عموم العاملين، فيحقق توازن اقتصادي بين كافة شرائح المجتمع. وبتوفر المال وشيوعه بين الأفراد من شأنه أن يوجد حراكاً اقتصاديا، ويحقق نموا في الناتج القومي نتيجة هذا الحراك، وبزيادة وارتفاع الناتج القومي ينمو الاقتصاد القوي، بالإضافة إلى وجود ثقافة استهلاكية موجهة، وهذا يعود على رجال المال والأعمال بالفائدة والربح.

٢- **حدوث التنمية قائمة على وجود بنية تحتية للقطاع الاقتصادي** بمجالاته المتعددة من شأنه أن يخفف أعباء وتكاليف الإنتاج للقطاع الخاص، فيقلل من ثمن السلع والبضائع والمنتجات، فتزداد كمية المبيعات، وهذا يزيد من هامش الربح لرجال المال والأعمال.

المبحث الثاني

القطاع الخاص اليمني واسهاماته في التنمية الاقتصادية

من المعلوم أن عملية التنمية الشاملة منوطة بشركاء التنمية ممثلين في: القطاع الخاص والقطاع العام، وشركاء التنمية في المجتمع الدولي، غير أن الباحث يؤكد أن التنمية الشاملة في اليمن قد تولى قيادتها وحمل رايتها بقوة واقتدار القطاع الخاص في الجمهورية اليمنية، استشعارا منه بأهمية التنمية وإدراكا للمسؤولية وعِظمها، ومن هنا فقد تعددت وتنوعت المجالات التنموية التي أسهم فيها القطاع الخاص، وكان من هذه المجالات المجال الاقتصادي فقد كان للقطاع الخاص دور ريادي خلال الفترات الزمنية المختلفة التي تعرض لها المجتمع اليمنى –ولا يزال– يتعرض لأزمات مختلفة وعلى كافة الأصعدة، انعكست وأثرت فيه على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، كادت هذه الأزمات أن تقضي على الاقتصاد الوطني –المتدهور في الأصل– وأن تصل به إلى حافة الانهيار. وقد تجلى دور القطاع الخاص بالنهوض الاقتصادي في الجمهورية اليمنية من خلال مشاركاته في:

١- المشاركة في وضع الأسس والسياسات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية؛ باعتباره محوراً وركيزة أساس في الاقتصاد الوطني.

٢- العمل على تحفيز الاقتصاد الوطني بخلق فرص عمل جديدة، وفتح سوق العمل أمام أفراد المجتمع، والاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة.

٣- التوجه للاستثمار في المشاريع التنموية الاستراتيجية كثيرة العمالة، وسريعة النمو.

٤- التنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية والقطاعات المماثلة لتوفير حلول وبدائل ومعالجات للوضع الاقتصادي المتدهور.

٥- تأهيل وتنمية الكادر البشري علمياً ومهارياً لإيجاد إدارة ناجحة مؤهلة وذات كفاءة عالية، وتوظيفها في عملية التنمية والنهوض الاقتصادي.

٦- المطالبة بتجفيف منابع الفساد.

٧- توفير الموارد المالية والمتطلبات الأساسية للمشاريع التنموية.

٨- المساهمة في تخفيف الأعباء التمويلية عن الموازنة العامة للدولة.

٩- المساهمة في إنشاء الصناديق التمويلية، والمحافظ الاستثمارية[١٠].

من خلال هذه المشاركات –ومن غيرها– استطاع القطاع الخاص أن يسهم بجزء من النهوض بالجانب الاقتصادي للدولة اليمنية، وأن يسهم في الناتج المحلي الإجمالي، الذي انعكس بدوره في مظاهر التنمية الشاملة والمستدامة التي عملت على التخفيف من الفقر. وظهر هذا من خلال عدد من المؤشرات الاقتصادية، ومنها:

أ- **مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وقطاعاته:** كما سبق وأن ذكرنا، وفي الجدول التالي –الصادر عن الجهات الرسمية– بيان لتطور الاقتصاد الكلي ومؤشرات مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي.

جدول(١) إجمالي معدلات الناتج المحلي بالأسعار الثابتة ومساهمة العام والخاص ونموها

السنة	الناتج المحلي الإجمالي الثابت		مساهمة القطاعين %		النمو%	
	مليار ريال	النمو%	عام	خاص	العام	الخاص
٢٠١٠	٢٨١٩,٧	٥,٧	٢٤,٨٤	٦٥,٢	٥,١٥	٦,٢
٢٠١١	٢٤٥٩,٨	-١٢,٨	٢٣,٣	٦٥,١٩	-١٨,١٧	-١٢,٧٩
٢٠١٢	٢٥٠٩,٥	٢,٠٢	٢١,٨١	٦٦,٤٣	-٤,٥١	٣,٩٧
متوسط الفترة	٢٥٩٦,٣	١,٧	٢٣,٣١	٦٥,٦	-٩,٢٧	٧,٦٥

المصدر: نشرة الحسابات القومية٢٠٠٠-٢٠١٢م.

من خلال الجدول(١) يتضح أن مساهمة القطاع الخاص بلغت حوالي: ٦٥,٥% في تركيب الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في المتوسط خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١٢ بينما بلغ متوسط المساهمة للقطاع العام نحو: ٢٣,٣% وهذا يدل على الدور الذي قام به القطاع الخاص ومساهمته في النمو الاقتصادي المتحقق خلال فترة المقارنة، والتي زادت باطراد كما هو ملاحظ في الجدول، حيث زادت من حوالي: ١٢,٨-% عام ٢٠١١إلى: ٤% عام ٢٠١٢م، فيما تدنت نسبة القطاع العام بعد العام ٢٠١١نتيجة الأوضاع السياسية التي شهدتها اليمن وما صاحبها من أحداث أثرت سلبا على القطاع العام.

غير أن تلك النسبة للمساهمة للقطاع الخاص في تركيب الناتج المحلي الإجمالي كانت محدودة، ولم تكن على النحو المؤمل من القطاع الخاص، حيث بلغت ٥٤% لمتوسط فترة خطة التنمية الثالثة: (٢٠٠٦/٢٠١٠م) مقارنة بحوالي: ٥٣,٧% لمتوسط فترة خطة التنمية الثانية: (٢٠٠١/٢٠٠٥م) [١١].

ب- **مساهمة القطاع الخاص في الصادرات الوطنية:**

مساهمة القطاع الخاص في الصادرات الوطنية والتي من شأنها الاسهام في عملية التنمية الاقتصادية باعتبارها أحد مصادر النمو الاقتصادي، وكذا أحد أهم موارد النقد الأجنبي، الذي يعمل على تلبية احتياجات المجتمع وعملية التنمية، فضلا عن السلع الاستهلاكية، وتمويل الاستثمارات الخاصة ذات المكون الأجنبي المرتفع. وفي الجدول(٢) بيان لمساهمة القطاع الخاص في هيكل الصادرات.

جدول(٢) مساهمة القطاعات في هيكل الصادرات خلال الفترة: ٢٠١٠/٢٠١٢م				
السنة	القطاع العام	قطاع خاص (محلي)	قطاع خاص (أجنبي)	القطاعات الأخرى
٢٠١٠	٦٠,٢٨	٩,١١	٢٩,٣	١,٢٧
٢٠١١	٧٣,٤٥	٩,٤٧	١٥,٩٣	١,١٦
٢٠١٢	٥٧,٩١	١٠,١	٣٠,٩٢	١,٠١
متوسط الفترة	٦٣,٩	٩,٦	٢٥,٤	١,١
المصدر: نشرة التجارة الخارجية:٢٠١٢م.				

من خلال الجدول(٢) نرى أن القطاع الخاص قد حقق معدلات نمو- وإن كانت غير مرتفعة- في الصادرات خلال الفترة: ٢٠١٠/٢٠١٢م الأمر الذي أسهم في ارتفاع مساهمته في هيكل الصادرات الوطنية بنسبة تراوحت بين٩,١% و١٠,١% خلال سنوات المقارنة. محققاً ٢٢,٧% وهي نسبة متدنية بالنظر إلى حجم القطاع الخاص وما يعول عليه في زيادة الصادرات الوطنية.

مساهمة القطاع الخاص في حجم الاستثمار الإجمالي:

ارتفع حجم الاستثمار الإجمالي للقطاع الخاص من ١٠٩١,٩مليار ريال عام ٢٠١١م ليصل إلى ١٦٩٨,٤مليار ريال عام ٢٠١٢ممحققاً نمو بمعدل٥٥،٥% ولذلك ارتفعت أهميته النسبية من ١٦,٨% إلى ٢٤,١٣% إلى الناتج المحلي الإجمالي بين سنتي المقارنة، متأثراً بنمو الاستثمارات الخاصة التي نمت من سالب٤٧,١% عام٢٠١١م إلى ٨٢,٨% عام ٢٠١٢م، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(٣) تطورات الاستثمار الإجمالي بالأسعار الجارية ٢٠١٠-٢٠١٢ (مليار ريال)				
البيان	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	متوسط الفترة
الاستثمار الإجمالي	١٣٣٢,٩	١٠٩١,٩	١٦٩٨,٤	٤١٢٣,٢
العام	٣٧٦,٢	٢٢٢,١	٧٤٦,١	١٣٤٤,٤
الخاص	٩٥٦,٧	٨٦٩,٧	٩٥٢,٣	٢٧٧٨,٧
معدلات النمو(%)				
الاستثمار الإجمالي	١٣,٨	-١٨،١	٥٥,٥٤	١٢،٩
العام	-٢,٤	٥٥,٧	٣٣٥,٩	٤٠,٨
الخاص	٢١,٧	-٤٧,١	٨٢،٨٢	-٠,٢
التركيب الهيكلي (%)				
الاستثمار الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
العام	٢٨,٢	٢٠,٤	٤٤	٣٠,٩
الخاص	٧١,٨	٧٩,٦	٥٦	٦٩,١
نسبة من الناتج المحلي (%)				
الاستثمار الإجمالي	١٩,٨	١٦,٨	٢٤,١٣	٢٠,٢
العام	٥,٦	٩	١٠,٦	٨,٤
الخاص	١٤,٢	٧,٨	١٣,٥٣	١١,٨
المصدر: نشرة التجارة الخارجية ٢٠١٢م، والنشرة الحكومية العدد:٥١-٢٠١٣م				

ويمثل الاستثمار الخاص أحد المقاييس الهامة لمدى مساهمة القطاع الخاص في حجم الاستثمار الإجمالي، كما يعتبر مؤشراً حساساً يعكس حقيقة البيئة الاستثمارية ومناخ الاستثمار السائد. ويظهر هذا في الجدول رقم(٣) بانخفاض الناتج المحلي عام ٢٠١١م، وجميعنا يعلم الأسباب والأزمة السياسية التي أدت إلى هذا الانخفاض، إلاَّ أن

العام ٢٠١٢ شهد فيه القطاع الخاص انتعاشا اقتصاديا محدوداً في مجال الاستثمار ظهر أثره في الناتج المحلي، من خلال الاستقرار السياسي والأمني واستقرار سعر العملة.

وتنوعت المشاريع الاستثمارية للقطاع كماً وكيفاً في القطاعات المختلفة وبالنسب الظاهرة في الجدول رقم(٤)

نسبة المشاريع المسجلة إلى المشاريع التي بدأت النشاط أو قيد التنفيذ

وبتحليل الجدول رقم(٤) يتضح أن حجم الاستثمارات للقطاع الخاص في المشاريع المتنوعة، وحجم مساهمتها في الناتج الإجمالي، إضافة إلى بيان مدى التذبذب في حجم ونوع الأنشطة الاستثمارية للقطاع الخاص نتيجة الظروف والأزمات السياسية خلال هذه الفترة، والتي كان لها تأثير على حجم العمالة وفرص العمل، الظاهرة على

السنة القطاع	عدد المشاريع وفرص العمالة	المشاريع المسجلة			المشاريع التي بدأت النشاط أو قيد التنفيذ		
		٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
عدد المشاريع الاستثمارية		١٦٤	٩٧	٩٥	١٠٦	٥٠	٢٢
مشاريع صناعية	عدد المشاريع	٨٧	٥٥	٥٩	٦٢	٣٥	٩
	فرص العمالة	٢,٢٠٤	٢,٣٤٢	١,٢٣٦	١,٥١٢	١,١٤٩	٣٦٦
مشاريع زراعية	عدد المشاريع	١٧	٢	٤	١٠	٠	٤
	فرص العمالة	٣٦٣	٢٠	٨٩	٢٠٠	٠	٤٦
مشاريع سمكية	عدد المشاريع	٠	٦	١	٠	٢	٠
	فرص العمالة	٠	٢٧٠	٣٤	٠	٤٩	٠
مشاريع خدمية	عدد المشاريع	٢٧	٢٢	٢٤	١٥	٧	٣
	فرص العمالة	٩٨٤	١,٤٤٧	١,٦٥١	٥٣٦	٢٨٢	٦٧
مشاريع سياحية	عدد المشاريع	٣٣	١٢	٧	١٩	٦	٦
	فرص العمالة	٩٧٢	٢٧١	١٥٥	٦١٦	١٣٦	١٦٠
إجمالي رأس المال الاستثماري		١٢٩,٨٠٢,٣٧٠	١٨١,٦١٣,٢٧٠	٧١,٠٠٦,٠٦٢	٥٢,٥١٢,٣٢٥	١٧,٥٦٦,٥٩٨	٧,٦١٦,٢٨٨

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار، وكتاب الإحصاء الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء للعام٢٠١٢م.

النحو المفصل في الجدول رقم(٥) الخاص بهيكل القطاع الصناعي والذي يعد كنموذج باعتباره أكبر القطاعات استيعاباً للعمالة وتوفيراً لفرص العمل.

هيكل القطاع الصناعي(الصناعات التحويلية):

المنشآت حسب الحجم	عدد المنشآت	عدد العاملين
المنشآت الكبيرة جداً	٣٦٠	٤١,٢٣٩
%	%٠,٧٧	%٢٥,٧١
المنشآت الكبيرة	٩٦٩	١٤,١٩٤
%	%٢,٠٨	%٨,٨٥
المنشآت المتوسطة	٤,٦١٧	٢٩,٤٩١
%	%٩,٩٠	%١٨,٣٨
المنشآت الصغيرة	٤٠,٦٩٤	٧٥,٥٠١
%	%٨٧,٢٥	%٤٧,٠٦
المجموع	٤٦,٦٤٠	١٦٠,٤٢٥
%	%١٠٠	%١٠٠
المصدر: التقرير النهائي لنتائج المسح الصناعي٢٠١٢الصدار عن الجهاز المركزي للإحصاء		

ويتضح من خلال الجدول رقم(٥) أن إجمالي عدد العاملين في القطاع الصناعي (١٦٠,٤٢٥) عاملاً، وبالنظر إلى توزيع العاملين حسب حجم المنشآت نلاحظ الآتي:

١- المنشآت الكبيرة جداً بالرغم من أن نسبتها ضئيلة جداً حيث بلغت: (٠,٧٧%) من إجمالي عدد المنشآت، إلاَّ أنها تستخدم (٤١,٢٣٩)عاملاً وبنسبة (٢٥,٧١%) من إجمالي عدد العاملين.

٢- المنشآت الكبيرة: والتي تبلغ نسبتها(٢,٠٨%) من إجمالي عدد المنشآت وتستخدم (١٤,١٩٤) عاملاً وبنسبة (٨,٨٥%) من إجمالي عدد العاملين.

٣- المنشآت المتوسطة: التي تبلغ نسبتها (٩,٩٠%) من إجمالي عدد المنشآت وتستخدم (٢٩,٤٩١) عاملاً وبنسبة(١٨,٣٨%) من إجمالي عدد العاملين.

٤- المنشآت الصغيرة: التي تبلغ نسبتها (٨٧,٢٥%) من إجمالي عدد المنشآت، وتستخدم (٧٥,٥٠١) عاملاً وبنسبة (٤٧,٠٦%) من إجمالي عدد العاملين[١٢].

نسبة مساهمة القطاع الصناعي الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بالنسب الموضحة في الجدول رقم (٦). (بالمليون ريال).

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
إجمالي الصناعات التحويلية	١٥٢,٤٩٠	١٣١,٨٥١	١٤١,٢٩٨
	٥,٤١	٥,٣٦	٥,٦٣
القطاع الخاص	١٢٣,٤٣٣	١٠٧,٣٢١	١١٦,٠٨٩
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي%	٤,٣٨	٤,٣٦	٤،٦٣
القطاع الحكومي	٢٩,٠٥٦	٢٤,٥٢٠	٢٥,٢٠٩
	١,٠٣	١,٠٠	١,٠٠
الصناعات الاستخراجية	٣٧٩,٨٧٠	٣٠٩,٩٤	٢٦٣,٦٦١
استخراج النفط	٣٧٣,٤٥٨	٣٠٣,٩٣٨	٢٥٨,٢٧٧
الصناعات غير النفطية	٦,٤١٢	٥,١٥٦	٥,٣٨٥
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	١٣,٤٧	١٢,٥٧	١٠,٥١
إجمالي قطاع الصناعة	٥٣٢,٣٦٠	٤٤٠,٩٤٥	٤٠٤,٩٥٩
مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي	١٨,٦٥	١٧,١٣	١٦,١٤
المصدر: كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١٢م.			

حيث بلغت مساهم القطاع الخاص في مجال الصناعات التحويلية في توليد الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠م حوالي (٥,٤١) ووصلت في أعلى مستوى لها عام ٢٠١٢م(٥,٦٣)، وهي نسبة متدنية جداً بعموم الإنتاج الصناعي التحويلي، ويظهر هذا التدني إذا ما قارنا نسبة إسهام هذا القطاع بنسب غيره من القطاعات، وبما يقدمه مثل هذا القطاع من إسهامات في إجمالي الناتج المحلي في الدول الأخرى، كما نلاحظ أمراً مهما في الجدول يتمثل في التدني المستمر حيث بلغ نسبة مساهمته عام٢٠١٠م (١٨,٦٥)، فيما تدنت عام ٢٠١٢م إلى(١٦,١٤) وهو العام الذي شهد تحسناً ملحوظاً واستقرارا أمنيا وسياسيا واقتصادياً عن عام ٢٠١١م الذي شهد تدهورا عاماً فيما سبق ذكره، إلاَّ أن مساهمة القطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي كانت أفضل في عام ٢٠١١م، حيث

بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (١٧,١٣). الأمر الذي يتطلب وقفة جادة من قبل صانعي القرار وخبراء الاقتصاد ورجال المال لتحفيز هذا القطاع والنهوض به، والعمل على إيجاد بدائل للصناعات النفطية، من خلال إيجاد صناعات متنوعة كوسيلة من وسائل تنوع الدخل، لا سيما مع ما تعانيه أسواق النفط العالمية من انخفاض في أسعاره، إضافة إلى ما يعنيه هذا القطاع في الجمهورية اليمنية من نضوب وقلة إنتاج في بعض حقوله.

الجدول رقم(٧) يوضح مساهمة القطاع الخاص في المجال الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

القطاع	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الزراعة والغابات	٨,٢٧	٩,٧٥	٩,٨٥
القات	٢,٧٨	٣,٤٥	٣,٥٦
الإنتاج السمكي	٢,٣٨	٢,٧٨	٢,٧٥
إجمالي قطاع الزراعة من الناتج المحلي	١٣,٤٣	١٥,٩٨	١٦,١٧
المصدر: كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١٢م			

ومع هذا فإن هناك عاملين أساسين كان لهما تأثير في محدودية إنتاج القطاع الزراعي هما: محدودية الأراضي الصالحة للزراعة وتفتتها. ويتمثل العامل الثاني في شحة الموارد المائية. إضافة إلى طبيعة العمل التقليدية في هذا القطاع، سواء في طريقة العمل، أو الوسائل المستخدمة فيه، الناتجة عن قلة الوعي في الإنتاج الزراعي لدى كثير من العاملين في هذا القطاع. وهنا ننبه إلى ضرورة تعزيز الوعي بالثقافة والمعارف الزراعية من خلال المعاهد والكليات الزراعية في المناطق المحتاجة، وتوفير المتطلبات الأساسية والفنية والدعم المالي والتسهيلات المادية للعاملين في هذا القطاع، الذي يستوعب مالا يقل عن ٣٠ إلى ٥٠% ، ويعمل على تحقيق أهم جوانب الأمن القومي (الأمن الغذائي) بتحقيق الاكتفاء الذاتي من الاحتياجات الزراعية، التي أصبحت اليوم ميداناً وسبباً للصراع العالمي، تتحكم فيه الدول المنتجة بقرارات ومصير الدول المستهلكة، الأمر الذي يجعل الاهتمام بهذا القطاع وتعزيزه حتمية وطنية وحاجة سياسية، وضرورة اقتصادية؛ لما يحتله القطاع الزراعي من مكانة محورية في الاقتصاد الوطني[١٣]، إلاَّ أن مساهمته في الناتج المحلي –رغم ما تقدمة الدولة من دعم ومساندة وسياسة زراعية منشطة ومحفزة للقطاع الخاص– نسبة لا تتجاوز ١٧% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أنه من الممكن مضاعفة هذه النسبة إذا ما توفرت الإرادة السياسية الراغبة في تطوير هذا القطاع ووضعت السياسات الإصلاحية موضع التنفيذ.

مساهمة القطاع الخاص في مجال البناء في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (بالمليون ريال) كما هو موضح في الجدول رقم (٨).

القطاع	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
القطاع الخاص	٧٨,٢٥٨	٦٢,٢٨٢	٦٥,٤٠٣
كنسبة من الناتج المحلي	٢,٧٨	٢,٥٣	٢,٦١
القطاع الحكومي	١١٥,٩٤٥	٨٢,٩٥٤	٩٣,٠٣٨
كنسبة من الناتج المحلي	٤,١١	٣,٣٧	٣,٧١
إجمالي قطاع البناء	١٩٤,٢٠٣	١٤٥,٢٣٦	١٥٨,٤٤١
كنسبة من الناتج المحلي	٦,٨٩	٥,٩٠	٦,٣١
المصدر: كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١٢م			

ومن خلال الجدول يظهر لنا التذبذب في مساهمة قطاع البناء في الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك كما معروف إلى الظروف التي مرت بها البلاد عام٢٠١١م، والتي شلَّت حركة هذا القطاع وأوقفت الكثير من مشاريعه، فيما شهد تحسناً نسبياً عام ٢٠١٢م انعكس على إجمالي الناتج المحلي من خلال زيادة نسبة مساهمته التي بلغت (٦,٣١) بعد أن كانت عام ٢٠١١م (٥,٩٠) ولعل هذا التحسن راجع إلى ما قامت به الحكومة – ممثلة بوزارة المالية– من تسديد بعض التزاماتها وديونها للعاملين في هذا القطاع، إضافة إلى تنفيذها لمشاريع استراتيجية هامة في قطاع الإنشاءات والطرق والجسور–الممولة خارجياً– في بعض المدن اليمنية، إضافة إلى تنفيذ وتمويل بعض المشاريع المتعثرة. وبهذا يظهر لنا أن تعزيز هذا القطاع يرتكز بدرجة أساس على تنفيذ الحكومة لالتزاماتها تجاه المقاولين ومؤسسات البناء، وعلى قدرتها على استيعاب التمويل والمنح الخارجية في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية والتنموية والتي يعد قطاع البناء أحد أوعيتها.

أما مجال تجارة الجملة والتجزئة كنشاط تجاري من أنشطة القطاع الخاص فقد بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (بالمليون ريال) كما هو موضح في الجدول رقم (٩).

القطاع	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
القطاع الخاص	٥٢٢,٥٩٨	٤٣٦,٨٨٣	٤٦٠,٥٠١
كنسبة من الناتج المحلي	١٨,٥٣	١٧,٧٦	١٨,٣٥
القطاع الحكومي	٢٢,٥٣٧	١٩,٣١٤	٢١,٤٢٧
كنسبة من الناتج المحلي	٠,٨٠	٠,٧٩	٠,٨٥
إجمالي قطاع تجارة الجملة والتجزئة	٥٤٥,١٣٤	٤٥٦,١٩٦	٤٨١,٩٢٨
كنسبة من الناتج المحلي	١٩,٣٣	١٨,٥٥	١٩,٢٠
المصدر: كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١٢م			

وبتحليل بيانات الجدول رقم (٩) يتضح لنا أن حجم مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي في قطاع التجارة بنوعيها(الجملة والتجزئة) كانت هي المتصدرة على بقية القطاعات حيث تراوحت ما بين (١٩,٣٣-١٩,٢٠) خلال أعوام الدراسة.

وهذا لا يعني بالضرورة أنها نسبة عالية؛ إذ من الممكن زيادة نسبة مساهمة هذا القطاع بل وزيادة نسب القطاعات الأخرى (الصناعة التحويلية، والزراعة) إذ كان النشاط التجاري بصورته الحالية عاملا وسبباً في انخفاض نسب مساهمات القطاعات والأنشطة الأخرى؛ نظرا لإحجام القطاع الخاص عن ممارسة النشاط الصناعي الذي شهد تراجعا ملحوظا كما وضحناه في الجدول رقم(٦) حيث فضل القطاع الخاص التجارة والاستيراد على التصنيع وتوفير المواد الأولية للصناعات التحويلية، وذلك يرجع إلى اقتناع القطاع الخاص بأن معظم المزايا المزعومة لتشجيعه ليست مؤثرة في تخفيض تكاليف الإنتاج، وبالتالي زيادة الأرباح، بل إن الواقع المشاهد هو أن أرباح التجارة أعلى بكثير من أرباح الصناعة، وأن الأرباح في دول أخرى أعلى من الأرباح المحققة داخلياً، ولهذا مدلولات كثيرة منها:

١- أن البيئة المؤسسية الحكومية التي يتعامل معها القطاع الخاص توحي على الدوام أن هناك إمكانية للتراجع عن بعض هذه المزايا، أو أن هناك أعباء إضافية في الطريق ستلتهم المزايا المقررة، ناهيك عن البعض يثير قضايا أخرى تتعلق بدرجة الشفافية والنزاهة السائدة داخل المجتمع، والتي تلعب دورا كبيرا ضمن مكون التكاليف المحتسبة للقطاع الخاص.

٢- نظرة كل من القطاع الخاص للدولة ونظرة الدولة للقطاع الخاص. فالأصل هو سيادة الاحترام والثقة المتبادلة، وأن كل طرف يدرك أنه مسخر لخدمة الطرف الآخر، والتي ستؤدي في النهاية لخدمة المواطن، غير أنَّ الواقع المشاهد يشير إلى عكس ذلك، فالعلاقة يسودها الشك والريبة والخوف والمؤامرات وطقوس المجاملات، -وفي هذا السياق هناك العديد من القصص المروية- الأمر الذي دفع بقطاع الأعمال إلى أن تتجه اهتماماته نحو الاستيراد والابتعاد عن قطاع التصنيع؛ كونه الأعلى ربحاً والأقل تكلفة سياسياً واجتماعيا، ولما في قطاع التصنيع من تعقيدات سبق وأن أشرنا إليها، فعمل القطاع الخاص على ترك الاستثمار الحقيقي وتوجه نحو الاستثمار المالي في الأسواق المالية الخارجية وأذون الخزانة المحليةٍ الأمر الذي أثر على قطاع الصناعة التحويلية والقطاع الزراعي، الأمر الذي يشير إلى عدم وجود استراتيجية واضحة لتطوير هذين القطاعين وهما مصدر العرض للسلع الغذائية ومصدر مهم للتشغيل وتوفير فرص العمل، الأمر الذي انعكس على حجم مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي[١٤].

ومن هنا كان ولا بد من العمل على إيجاد خطط استراتيجية تعزز وتشجع التجارة القائمة على الصناعة والزراعة المحلية؛ لإيجاد تكامل وتبادل منافع ومصالح بين كافة أنشطة القطاع الخاص وفي عملية التنمية الشاملة والمستدامة بشكل عام، الأمر الذي سيزيد من نسبة مشاركة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الثالث

الدور التنموي للقطاع الخاص المعوقات والمقومات

المطلب الأول: معوقات النهوض بالقطاع الخاص

إن الناظر اليوم والدارس والمتابع للاقتصاد اليمني عموما ولقطاعه الخاص على وجه التحديد سيجد أن ثمت فارقا كبيرا بين إمكانيات هذا القطاع مع ما يملكه من خصائص ذاتية وطبيعية توفرها له معطيات البيئة والجغرافيا والاقتصاد، ودوره الريادي المأمول في عملية التنمية الشاملة والمستدامة بشكل عام والتنمية الاقتصادية بشكل خاص من جهة وبين واقعه المعاش سيجد فرقا واسعا وفجوة كبيرة، لا سيما إذا ما قارنا هذا القطاع ودوره في عملية التنمية بالقطاعات الخاصة الأخرى في الوطن العربي، ولعل هذا الغياب والضعف لدور القطاع الخاص اليمني راجع إلى جملة من المعوقات وعدد من التحديات التي أثرت على دوره الريادي في عملية التنمية، التي تناول كثير منها عدد من الباحثين منهم: الدكتور داود عثمان في بحث بعنوان مستقبل الصناعة اليمنية في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، والدكتور يحيى المتوكل في بحثه تنافسية القطاع الصناعي في اليمن، والدكتور عبد الله السنفي في بحثه بيئة الاستثمار الصناعي في الجمهورية اليمنية وغيرهم، والدكتور مُحَمَّد الحاوري في بحثه القطاع الخاص وآفاق المستقبل، الدكتورة : نجاة مُحَمَّد جمعان في بحثها البيئة الإدارية اليمنية التحديات وأساليب مواجهتها، ويمكن أن نضيف جملة من المعوقات إلى ما ذكروا، فمن المعوقات المؤثرة على دوره التنموي والاقتصادي للقطاع الخاص ما يأتي:

أولاً: عدم توفر الوسائل التقنية والفنية والخبرات الإدارية والاقتصادية، وهذا ظاهر من خلال:

١- غياب المؤسسية الفاعلة وقيام البيروقراطية الإدارية، وانتهاج العشوائية والارتجالية لدى كثير من مؤسسات القطاع الخاص، والعمل على تهميش الشركاء وإقصائهم.

٢- عدم التخطيط، والتواكل في التنفيذ والمتابعة، والانفراد بالرأي و احتكار القرار لدى المتنفذين في هذه المؤسسات، خصوصا مع وجود شخصيات لا تتمتع باستشعار المسؤولية وتعمل على التهرب منها، وهذا ظاهر في المؤسسات التجارية العائلية.

٣- عدم وجود الخبرات المحلية المؤهلة، والعزوف عن الاستفادة من الخبرات الأجنبية لتكلفتها الباهظة. والاستغناء عن تأهيل القطاع الخاص للعمالة نظرا لما تكلفه من مبالغ مالية، ولما يتحمله القطاع من التزامات تجاه الكادر الذي عمل على تأهليه حفاظا على بقائه. في حين يشهد قطاع التعليم الفني والمهني التابعين للقطاع الحكومي مخرجات ضعيفة غير مؤهلة تأهيلا عالياً، ليس على المستوى النوعي فقط بل وعلى المستوى الكمي، حيث أن هناك غيابا للرؤية التي تضمن رفع القدرات المهنية للشباب اليمني، وأن هناك من السياسات والإجراءات التي تحرم الكثير من الشباب بهذه المؤسسات للتدريب والتأهيل، ورغم وجود كثير من الاستراتيجيات التعليم العام: الأساسي والثانوي، والعالي والفني والمهني إلاَّ أنها مجرد حبر على ورق لا ترقى إلى تحقيق مستوى معين من التأهيل والمهارات، بل والمعرفة فهي آليات لتكسب القائمين عليها وسائل لاستنزاف المساعدات ومصادر التمويل الخارجي، والاعتمادات المحلية من قبل القائمين على إعدادها وعلى حساب المجتمع دون أن تصل إلى المستهدفين من إفراد المجتمع(١٥).

٤- غياب الخبرات الإدارية المؤهلة والنزيهة في الجهاز الإداري للدولة، بالإضافة إلى زئبقية النظم الضريبية والجمركية التي تتيح للموظف التعسف واستغلال رجال المال وابتزازهم، الأمر الذي يضيف أعباء على رجال الأعمال.

٥- محدودية قدرة مصادر التمويل وارتفاع تكاليفه. لا زالت أسواق رأس المال في اليمن تتسم بالضعف والجمود وعدم قدرتها على تلبية احتياجاتها التمويلية للمشروعات الاستثمارية فضلا عن ارتفاع أسعار الفائدة على القروض التي تقدمها البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية والتي تفوق ٢٥% مما أثر سلبا على ارتفاع تكاليف الاستثمار والذي أدى إلى تعثر بعض المشاريع الاستثمارية وخاصة ذات الحجم الكبير التي تتطلب قروضا كبيرة. بالإضافة إلى ضعف القضاء في الفصل في القضايا التي تكون البنوك طرفا فيها، ولقصور قدراتها عن التمويل ولغياب الآليات البديلة لتأمين البنوك من منح القروض المناسبة للمستثمرين. وبسبب هذه المشاكل وغيرها يشهد النشاط الاستثماري تراجعا واضحا وعزوفا من قبل العديد من المستثمرين، في حين اتجه العديد منهم للاستثمار في بلدان أخرى كالسودان ومصر والسعودية وإندونيسيا وماليزيا(١٦).

٦- قصور وتدني خدمات البنية الأساسية التحتية. يمكن القول: إن جميع قطاعات البنية الأساسية المختلفة سواء كانت خدمات مشروعات المرافق العامة كالطاقة والكهرباء والاتصالات وشبكات المياه، أو مشروعات الأشغال العامة، كالطرق والسدود وقنوات الري الكبيرة والصرف، أو خدمات مشروعات قطاع النقل كالموانئ والمطارات والنقل الداخلي، كلها تعاني من عجز واضح وقصور شديد عن تلبية احتياجات المستثمرين ورجال الأعمال،

فضلا عن تدني مستوى ونوعية تلك الخدمات بشكل عام، حيث لم تبلغ نسبة المستفيدين من الطاقة الكهربائية سوى ٤٢% من السكان، فيما تتوفر خدمات الأمن والقضاء والسلطة المحلية بنسبة٣٥,٢% فقط، فيما تبلغ إمدادات المياه والصرف الصحي من الشبكة العامة حوالي ٢٦% و١٦% من السكان على التوالي. وقد ازداد الوضع سوءً منذ مطلع العام ٢٠١١م، وخاصة بالنسبة لقطاع الكهرباء، التي أثرت على القطاع الخاص عموماً والصناعي منه على وجه الخصوص، وحملت القطاع أعباء إضافية، نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة والوقود، وأجور النقل الذي ارتفع كذلك نتيجة انعدام الوقود. كما أن ضعف شبكة الطرق نتج عنه صعوبة في توسع السوق الداخلي، وارتفاع تكاليف النقل إلى إجمالي تكاليف الإنتاج. وهذا الضعف لا يقتصر على شبكة الطرقات وخدماتها فهو بارز كذلك في الموانئ والمطارات وخدماتها، الأمر الذي يثقل كاهل المواطن بمزيد من الأعباء المالية المضافة لتكاليف الإنتاج(١٧).

إضافة على ما سبق فهناك جملة من المعوقات المتعلقة بالجوانب القانونية ومنها:

١- عدم وجود تشريعات قانونية تعمل على خلق بيئة استثمارية جاذبة، وكذا عدم تفعيل ما صدر من قوانين. ويرجع ذلك إلى اتسام العديد من التشريعات القانونية بعدم الاستقرار والافتقار للوضوح والشفافية، الأمر الذي يخلق ظروف عدم التأكد؛ ذلك أن التوقع باستمرار اجراء تعديلات قانونية، أو تغيير القوانين بين فترة وأخر ى، وعدم وجود آليات واضحة تضمن وضعها موضع التنفيذ العملي يضع القطاع الخاص والمستثمرين في وضع متردد عند التفكير بتوسيع الأنشطة أو إقامة مشروعات استثمارية انتاجية جديدة، وفي أحسن الظروف الاتجاه إلى أنشطة ومشروعات استهلاكية، تدر عوائد مناسبة وسريعة. ومن بين الأمثلة ما تعرض له قانون الاستثمار رقم(٢٢) من تعديلات منذ صدوره عام ١٩٩١م، وللتأكيد على ذلك تشير عدد من التقارير الدولية والقطرية إلى أنشطة القطاع الخاص واستثماراته في اليمن تواجه العديد من الصعوبات والمعوقات القانونية(١٨).

٢- ضعف فاعلية وإنجاز المحاكم التجارية، وغيابها في كثير من المحافظات اليمنية وعدم عدالة الأحكام أحيانا. الأمر الذي خلق عدم ثقة رجال القطاع الخاص بالقضاء نتيجة غموض بعض التشريعات وتضارب الاختصاصات بين المحاكم وجهات الضبط القضائي، وطول إجراءات التقاضي، وبطء تنفيذ الأحكام، والتدخل في سير إجراءات التقاضي، والابتزاز الواضح للمستثمرين من بعض رجال القضاء، الأمر الذي وفر بيئة واسعة لانتشار الفساد في مؤسسات السلطة القضائية في المحاكم والنيابات وجهات التنفيذ، مما أضعف من قدرات الدولة في حماية حقوق الملكية، وبالتالي نتج عن هذه الظروف بيئة طاردة ليس للاستثمار الأجنبي بل وهروب رأس المال الوطني للخارج(١٩).

٣- الفساد الإداري والممارسات التعسفية لكثير من رجال النظام. يشكل الفساد الإداري إعاقة حقيقية للتنمية المستدامة ولدور القطاع الخاص، ويلحق الضرر بالاقتصاد الوطني، ويؤدي لانهيار شديد في البيئة الاجتماعية والثقافية، ويعمل على زعزعة الأمن والاستقرار في المجتمع. والشيء الأكثر خطورة في الفساد أنه قد يصبح ثقافة وجزء من نسيج المجتمع والتعامل اليومي؛ مما يعاني الزيادة في تفشيه وتغلغله في كافة قطاعات الدولة. وبالنظر في

مؤشر الفساد العالمي سنجد تراجع اليمن في مؤشر الفساد، الأمر الذي يعكس تنامي ظاهرة الفساد في الدولة، والتي بلغت قضايا الفساد في نيابات الأموال العامة الآلاف من القضايا ما بين جسيمة وغير جسيمة، الأمر الذي ألحق أضرارا بالقطاع الخاص ومثل عائقا من عوائق نهضته(٢٠).

٤- عدم معرفة كثير من رجال المال والإعمال بكثير من القوانين ذات الصلة بالعمل الاقتصادي والاستثماري، وبالتالي حرمانهم من كثير من المزايا والتسهيلات التي تقدمها الدولة نتيجة جهلهم للكثير من حقوقهم، ووقوعهم في بعض الاشكالات القانونية التي يترتب عليها بعض الخسارات المادية.

٥- عدم معرفة بعض موظفي القطاع العام بالقوانين السابقة وذات العلاقة بالاستثمار، وبالتالي التعامل مع رجال المال وفق تصرفات مزاجية. إضافة إلى الاختلالات الهيكلية والمؤسسية في الإدارة الحكومية، وغياب التناسق بين المؤسسات الحكومية في أداء المهام التنموية، بل إن هناك من المهام المتضاربة بين الوزارات والمؤسسات المختلفة ما يمثل عائقا أمام الاستثمار وعملية التنمية.

٦- ضعف الاستقرار الاقتصادي والأمني. والذي ينعكس في عدم استقرار بعض المؤشرات الكلية -المالية والنقدية- والتي تمثل عنصرا لانعدام ثقة القطاع الخاص بالبيئة المحيطة للعمل، وبالتالي تمثل عامل ضغط للتكاليف، مثل ارتفاع معدلات أسعار الفائدة للاقتراض، ومزاحمة الاستثمار في أذون الخزانة للأنشطة الإنتاجية، وارتفاع أسعار الخدمات الناتجة عن تنفيذ الإصلاحات، ورفع الدعم عن بعض الخدمات. وانتشار المظاهر المسلحة في مختلف المدن، والتي تعكس قلقا دائما للمستثمرين في اعتراض بضائعهم، وتعرض البعض منها للتفتيش في بعض النقاط العسكرية، فضلا عن تعرض بعض رجال المال وأقاربهم للاختطاف وابتزاز البعض منهم، في حين تعرض البعض منهم للقتل بسبب الابتزاز، مما يجعل البيئة المحيطة بقطاع الاستثمار بيئة طاردة للاستثمار(٢١).

المطلب الثاني

تعزيز دور القطاع الخاص اقتصاديا وتنموياً

شكل ضعف جاذبية البيئة الاستثمارية أحد التحديات التنموية والاقتصادية التي تواجه الجمهورية اليمنية، حيث تشير بيانات استثمار القطاع الخاص إلى ضعف استجابة هذا القطاع مقارنة بحجم وتعدد وتنوع الاصلاحات التي تمت خلال الفترة من ١٩٩٦/٢٠١٠م وبالتالي عدم تمكنه حتى الآن من استلام دفة قيادة الاقتصاد الوطني، وكذلك ملء الفراغ الناتج عن تراجع الدور الاقتصادي والإنتاجي والاجتماعي للدولة، فلم يحدث سوى تغير بسيط جدا ومحدود في مساهمة القطاع الخاص في تركيب الناتج المحلي الإجمالي، بارتفاعها كمتوسط من ٥٣,٧% إلى ٥٤% كمتوسط للفترة من ٢٠٠٦/٢٠١٠م، وهو ما يبرز ضعف ديناميكية القطاع الخاص واستمرار وجود المعوقات التي تحد من نموه، وبالتالي تدني ومحدودية استثماراته، وذلك رغم توفر فرص الاستثمار الكثيرة والمتعددة، التي يمكن للمستثمرين اغتنامها، وخاصة في القطاعات الواعدة، كالسياحة والثروة السمكية، والصناعات التحويلية. وترجع هذه المحدودية في الاستثمارات إلى استمرارية المعوقات والتحديات التي تحد من نمو القطاع الخاص، واتساع وتزايد استثمارات وتظافر عوامل داخلية وخارجية أسهمت في ضعف

جاذبية البيئة الاستثمارية وتحولها أحياناً إلى بيئة طاردة لرأس المال المحلي، في مقدمتها: تدني خدمات البنية التحتية، وضعف القدرات التمويلية في الاقتصاد، وضعف قدرات العنصر البشري، وانعدام الأمن، والمشاكل المتعلقة بالأراضي وما يرافقها من ضعف في جانب القضاء وتنفيذ الأحكام، وكذا المشاكل والأزمات السياسية التي تعاني منها الدولة، ووصلت إلى مواجهات مسلحة في بعض مناطق اليمن، يضاف إلى هذا آثار الأزمة المالية العالمية.

وعليه فإن القطاع الخاص اليمني بحاجة إلى تعزيز دوره بصورة أكبر في توليد الناتج المحلي، فضلا عن تطوير قدراته وإمكاناته الذاتية.

ويمكن لنا أن نذكر بعض المقترحات التي من شانها أن تعمل على تعزيز دور القطاع الخاص:

أولاً: الجوانب المتعلقة بتعزيز دور القطاع الخاص اقتصادياً:

١. إعداد خطط وبرامج استراتيجية وتشريعات قانونية تضمن توسيع مشاركة القطاع الخاص في العملية الاقتصادية والتنموية.

أشرنا في حديثنا عن معوقات التنمية للقطاع الخاص ما نراه من محاولات بعض أبناء المؤسسة المالية الواحدة تهميش بعضهم البعض، ومحاولات بعضهم الانفراد بالرأي والقرار، وما يصاحب هذا من ضعف في التخطيط، وعشوائية وارتجالية في العمل، هذه العشوائية والارتجالية والعمل وفق معايير مزاجية، والمنافسة القائمة على عدم التخطيط وإنما على تقليد المنافسين في المنتج لا تقتصر على عدد محدود من المؤسسات المالية والإنتاجية فقد أصبحت ظاهرة في مؤسسات الاقتصاد المحلي يلاحظها ويمس آثارها الجميع، وما من شك أن العمل الاقتصادي الذي تنعدم منه الرؤية والتخطيط سيظل عاجزاً عن النهوض إن لم يكن عبئاً على صاحبه، ووبالاً على المجتمع، وله تأثير سلبي على الناتج الإجمالي.

ومن هنا فإن الضرورات الاقتصادية وفي ظل الأوضاع المتردية التي قد تطيح بالعديد من المؤسسات تُحتِّم على كل من الدولة –ممثلة بأجهزتها المختصة– والقطاع الخاص العمل وفق خطط وبرامج استراتيجية مشتركة تقوم على منهجية علمية، تتضح فيها الأهداف وتبرز فيها، وتتوقع منها النتائج من خلال دراسات الجدوى، والحد من المخاطرة وبالتالي تلافي الآثار السلبية وتعزيز النقاط الإيجابية، ويجد الباحث المناسبة هنا أن أدعو القطاع الخاص أن يعمل أولاً على تأهيل نفسه علمياً في هذا الجانب لتكون مشاركاته فاعلة، وأن لا يقتصر فقط ودوما على آراء الخبراء في هذه المسألة، وهي وإن كانت عملية إيجابية غير أن الركون إليها والاعتماد عليها فقط قد لا يحقق النمو المطلوب والأهداف المرجوة للممارسين لها.

٢. إنشاء مجلس قومي متخصص بالاقتصاد الوطني يمثل فيه القطاع الخاص بكل فئاته وقطاعاته، وبعدد يتناسب مع حجمه ودوره المنوط به. وتكون من مهام هذا المجلس الإسهام والمشاركة مع كل أجهزة الدولة المناط بها وضع الخطط والبرامج الاقتصادية وتشريعاتها.

ما سبق وأن أشرنا إليه من ضرورة قيام الاقتصاد الوطني بشكل عام والقطاع الخاص بشكل خاص، وضرورة وضع الخطط الاستراتيجية نقترح أن يقوم بها مجلس قومي متخصص، تمثَّل فيه كافة أجهزة الدولة المنوط بها عملية

التنمية والاقتصاد، ومن ذكرنا من القطاع الخاص، يضع سياسة اقتصادية تعالج كل مشاكل الدولة الاقتصادية، ويوجد برنامجا ورؤية علمية للإصلاح الاقتصادي، تتضمن كافة القطاعات الاقتصادية وعلى رأسها القطاعات المصرفية والصناعية، ويعمل على الإشراف على تنفيذها وتسهيل هذا التنفيذ من خلال إزالته لكل المعوقات، كما يقدم مشاريع القوانين ذات الصلة. كما ينبغي له أن يعمل على تأهيل المؤسسات الصغرى للاندماج في الاقتصاد الوطني، من خلال توفير صندوق دعم لها، يعمل على خلق روح التنافس بينها ويقوم على معايير مضبوطة ويسير بطريقة هادفة وشفافة. كما يعمل على الاستفادة من البرامج التطويرية الجيدة والتنسيق مع الكفاءات الجامعية المحلية والهيئات والمنظمات العالمية المتخصصة وشركاء التنمية، لتطبيقها في عملية تطوير القطاع الخاص، وبشكل أخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[٢٢].

كما يعمل هذا المجلس على استجلاب التمويلات المالية -المحلية والخارجية- للمشاريع الاستراتيجية واستيعابها وتوجيهها، كما يؤكد الباحث على أهمية وضرورة استيعاب هذه التمويلات بما يحقق تنمية مستدامة، تنعكس على رفع معدلات النمو الاقتصادي؛ إذ أن التجارب في كثير من دول العالم اثبتت ضعف أثر النمو الاقتصادي لأكثر هذه التمويلات[٢٣]، وبالتالي إعادة النظر في طريقة التعامل مع مؤسسات التمويل الخارجية وفق استراتيجية تحقق أهداف هذه التمويلات.

٣. العمل على إيجاد بيئة ومناخ مناسب للقطاع الخاص يتسم بالأمن والاستقرار، وفاعلية الدولة وتمكين القانون، وإيجاد المحاكم المتخصصة لذلك. وفق مصفوفة الإصلاح المالي والإداري.

من المؤكد أنه لا تنمية بدون أمن، بل لا حياة بدون أمن، فمن أوجب الواجبات وأولى الأولويات التي ينبغي على الدولة التركيز عليها توفير الأمن والاستقرار للمواطن عموماً ولرجال القطاع الخاص والمستثمرين خصوصاً، ليتمكنوا من القيام بواجباتهم في توفير الأمن الغذائي أولاً، ومن ثم العمل على إيجاد تنمية اقتصادية، ومن المعروف أن فاقد الشيء لا يعطيه، فإذا ما فقد رجال القطاع الخاص الأمن استحال عليهم توفيره لغيرهم.

٤. توفير البنى التحتية ومتطلبات الإنتاج للقطاع الخاص، وخصوصا الطاقة (الكهرباء، والمشتقات النفطية) وبأسعار عادلة.

ما من شك أن توفر البنية التحتية للقطاع الاقتصادي -على اختلاف أشكالها وتنوع خدماتها- يمثل عامل جذب ومحفز اقتصادي، سواء لرأس المال الخارجي أو المحلي، لا سيما على القطاع الصناعي، مما ينعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني، من خلال زيادة الناتج المحلي، كما ستعالج جزء من مشكلة البطالة من خلال توفر فرص العمل، كما أن توفر البنية التحتية والخدمات الإنتاجية ستخفف وتقلل من أسعار التكلفة للمنتجات التي أثقلت كاهل المواطن، فغياب وانعدام وارتفاع أسعار الخدمات يشكل قيمة مضافة للمنتج، وبتوفر هذه المتطلبات وتقليل أثمان الخدمات ستقل التكلفة، ومن ثم تولد حركة وازدهارا تجاريا ونقديا، وتوجد قدرة تنافسية للقطاع الخاص اليمني.

٥. توفير التسهيلات التمويلية للصادرات المحلية، وزيادة الفاعلية والكفاءة للخدمات والتسهيلات المقدمة للقطاع الخاص بصورة تتسم بالسرعة والمرونة، وتوفير القدرات التنافسية والتصديرية للقطاع الخاص.

يتوفر في الاقتصاد الوطني مجالات حيوية وإمكانيات اقتصادية تسمح باستغلال الميزات النسبية وتنمية القدرات التنافسية . ويتطلب الأمر تحديد المجالات التي يحقق فيها القطاع الخاص مزاياه التنافسية، والعمل على تطويرها وتنويعها، والتي تتركز في المجالات الآتية:

أ- القدرات الإنتاجية في مجال الزراعة والأسماك التي يتمتع اليمن بميزة نسبية في إنتاج الفواكه والخضروات وفي الثروة السمكية؛ مما يجعل منها أنشطة واعدة.

ب- الأنشطة السياحية اعتمادا على الموارد السياحية التي تتمثل في المعالم التاريخية والمدن الأثرية والقلاع والطراز المعماري الفريد، بالإضافة إلى تنوع الشواطئ والجزر.

ج- استغلال الميزة النسبية للموقع الجغرافي لليمن في قطاع الخدمات، وخاصة خدمات النقل البحري والمناطق الحرة، وأهمها المنطقة الحرة في عدن مع استكمال خدمات البنية الأساسية لها، فموقع اليمن الجغرافي يوفر لها العديد من المزايا التنافسية للاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، حيث أن هذا الموقع الطبيعي الفريد وضعها على خطوط الملاحة البحرية والجوية الدولية-كما يمكن أن تكون طريقا برياً واصلاً بين قارتي أسيا وأفريقيا-. كما أن الموقع يُعد مركزا متقدما وقريبا من الأسواق الدولية الأفريقية والأوربية، ويوفر الوقت والكلفة مقارنة بالموانئ المنافسة. وقد أظهرت دراسة لمنظمة (FIAS) تؤكد على أن هناك قدرات كامنة للميناء وقابلة للنمو والتطوير السريع فيما يتعلق بعملية الشحن والتخزين، وهي بالتالي توفر فرصا مستقبلية وعنصراً محفزاً لنمو الاستثمارات المستقبلية في العديد من المجالات، وخاصة الصناعات الصغيرة والصناعات التجميعية للعديد من الصناعات التحويلية، مثل: صناعة السيارات والجرارات الزراعية، ومعدات النقل، والصناعات المنزلية والصناعات الإلكترونية، إضافة إلى ذلك فإن خدمات الشحن والتخزين ستمكن من نمو تجارة الترانزيت، ونمو تجارة إعادة التصدير من اليمن وإلى الدول المجاورة. وهو الأمر الذي سيكون محفزا لمناخ الاستثمار.

ومن ناحية أخرى فإن الموقع الجغرافي جعل اليمن يتميز بمناخات سياحية وجذابة بما تتمتع به من تنوع طبيعي وتجمع بين السهول والمناطق الجبلية والسواحل الممتدة التي تبلغ حوالي(٢٥٠٠كم) على شواطئ المحيط الهندي والبحر العربي ومضيق باب المندب والبحر الأحمر، وما تمتلكه اليمن من جزر تصل إلى أكثر من حوالي:(١٣٠) جزيرة، تتصدرها جزيرة سقطرة وكمران، وما تتمتعان به من تنوع للحياة الطبيعية والتنوع النباتي والحيواني، فضلا عن التراث الحضاري والتاريخي الذي يوفر الكثير من الفرص الاستثمارية والتي تشكل عنصراً محفزاً لتحسين مناخ الاستثمار في مجالات السياحة، وما يرتبط بها من تطوير لخدمات البنية الأساسية لخدمات الاستثمار السياحي(٢٤).

وينتج عن تنمية القدرات التنافسية للقطاع الخاص توسيع وتعزيز قدراته على التصدير في تلك القطاعات بالإضافة إلى بعض الصناعات التحويلية والاستخراجية، كثيفة العمل؛ نظراً لانخفاض الأجور، وبالتالي تفتح آفاقاً جديدة للقطاع الخاص في صناعة الملابس والملبوسات الجلدية ، وفي تجميع الأجهزة المنزلية، إضافة إلى استغلال

الصناعات الاستخراجية في خامات الجبس والرخام وغيرها. ويشمل تشجيع وتنمية الصادرات السلعية للقطاع الخاص اتخاذ عدد من الإجراءات أبرزها:

أ- استكمال البنية الأساسية للتصدير، من مخازن تبريد وقرى شحن البضائع وخدمات الموانئ وإدخال المنافسة بين الشركات العاملة في الموانئ.

ب- الاهتمام بالجودة والتعبئة والتغليف والتسويق، وتشجيع قيام شركات تسويق خاصة.

ج- دراسة أسواق التصدير المحتملة وإنشاء قاعدة معلومات عنها.

د- تنظيم حملات ترويج مكثفة في الأسواق الإقليمية والدولية. من خلال المعارض ولقاءات رجال الأعمال وعبر السفارات والملحقيات التجارية اليمنية في الخارج.

هـ- تشجيع إقامة مؤسسة مالية متخصصة لتمويل الصادرات.

و- تطوير علاقة الشراكة التجارية مع التكتلات الاقتصادية المختلفة، مثل: دول مجلس التعاون الخليجي، والسوق العربية الكبرى، ومجموعة المحيط الهندي، ومنطقة الكوميسا بما يعزز التبادل التجاري والنفاذ إلى تلك الأسواق.

ز- الاستفادة من الشراكة مع الشركات الأجنبية في النفاذ إلى الأسواق الخارجية[٢٥].

٦. إصدار وتنفيذ قانون المناطق الاقتصادية الخاصة.

٧. تطوير نشاط وحدة الشراكة مع القطاع الخاص ppp في وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

٨. تجنيب القطاع الخاص المناكفات والصراعات السياسية وآثارها.

٩. تعزيز إجراءات الشفافية والمساءلة في المناقصات والمزايدات العامة.

١٠. منح الأولوية للقطاع الخاص المحلي في الاستثمارات المحلية بحسب إسهاماته في عملية التنمية الشاملة، مع التزامه بالمعايير والشروط والمواصفات والمقاييس العالمية.

١١. تطبيق حماية الإنتاج الوطني من الإغراق والممارسات الضارة في التجارة الدولية.

١٢. مكافحة التهريب.

من المعلوم أن من أبرز المشكلات التي يعاني منها القطاع الخاص وتعاني منها الدولة وتؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني والناتج المحلي مشكلة التهريب -والتي للأسف الشديد قد يقوم بها ويمارسها بعض رجال القطاع الخاص- وخاصة بعد أن امتدت لتشمل كثيرا من السلع الغذائية والدوائية والأجهزة الكهربائية، وغيرها من متطلبات السوق المحلية، -وكذا تهريب عكسي لجزء من حضارة اليمن وكنوزها المتمثلة في: الآثار والتحف والمخطوطات النادرة، عبر أكثر من ١٠٠منفذ بري وبحري- ومعالجة هذه الظاهرة تعد من الضرورات الاقتصادية الملحة؛ لتفعيل الاستثمار المحلي والأجنبي، ولما توجده هذه الظاهرة من إخلال بشروط المنافسة، وتراجع في معدلات الإنتاج وإغلاق بعض الصناعات -وخصوصاً الناشئة- كليا أو جزئياً بسبب ظاهرة التهريب.

وللحد من هذه الظاهرة والقضاء على آثارها نقترح ما يلي:

أ- تطبيق القانون الخاص بالتهريب والوقوف بحزم أمام العاملين في هذا المجال وخصوصاً المتنفذين من رجال السلطة ورجال المال والأعمال.

ب- الاختيار النوعي للعاملين في مكافحة التهريب وحراسة الحدود وخفر السواحل ممن يتصفون بالعلم والأمانة والخبرة والشجاعة، وما يمكن أن نعبر عنه بـ: الكفاءة والأهلية.

ج- إعادة النظر في سعر التعرفة الجمركية للواردات بما يحقق مصالح الدولة والتجار والقضاء على ظاهرة التهريب.

١٣. حرية التجارة. وفتح المجال أمام القطاع الخاص المحلي للعمل في مجال النفط والمعادن، استكشافاً واستخراجاً وتكريراً واستيراداً وتصديراً، وإنهاء الاحتكار في كل المجالات.

يحتل القطاع الخارجي مكانة هامة في أي اقتصاد، وتعكس تطورات القطاع الخارجي البنية الإنتاجية للاقتصاد الوطني، ومستوى التشغيل والأسعار والدخل، ومدى نجاح السياسات الاقتصادية في تحقيق الاستقرار في مختلف الموازين والمؤشرات ذات العلاقة بهذا القطاع وتلعب التجارة الخارجية دورا محوريا داخل هذا القطاع؛ نظراً لارتباطها القوي بكافة فروع الاقتصاد القومي، وما تؤديه من دور في خدمة القطاعات الاقتصادية المختلفة، على اختلاف مهامها ومسؤولياتها والأهداف التي يقتضي عليه النهوض بها[٢٦]. ذلك أن درجة الانكشاف الاقتصادي التجاري (نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي) أحد المؤشرات الهامة للانكشاف الاقتصادي؛ حيث تستخدم لمعرفة أهمية قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني، فكلما ارتفعت هذه النسبة أدت إلى زيادة درجة ارتباط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بمتغيرات التجارة الخارجية، وازدادت حساسية الاقتصاد الوطني لتقلبات الأسواق الدولية وفي الجدول رقم(١٠) بيان لدرجة الانكشاف الاقتصادي خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٢م) بالمليار ريال.

جدول رقم (١٠) درجة الانكشاف الاقتصادي خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٢م) بالمليار ريال

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	المتوسط
إجمالي الصادرات	١٦٧٨	١٨٥٢	١٦١٤	١٧١٤,٧
إجمالي الواردات	١٩١٠,٢	١٧٦٣,٥	٢٣٣٣,٦	٢٠٠٢٠٤
إجمالي التجارة الخارجية	٣٥٨٨٠٢	٣٦١٥٠٥	٣٩٤٧٠٦	٣٧١٧,١
الناتج المحلي الإجمالي	٦٨٤٣,٩	٦٧١٤,٩	٧٠٣٧,٣	٦٨٦٥,٤
درجة الانكشاف الاقتصادي%	٥٢,٤	٥٣,٨	٥٦,١	٥٤,١
نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي	٢٤,٥	٢٧,٦	٢٢,٩	٢٥,٠١
نسبة الواردات إلى الناتج المحلي	٢٧,٩١	٢٦,٢٦	٣٣,١٦	٢٩,١١
نسبة التجارة إلى الناتج المحلي	٥٢,٤٣	٥٣,٨٤	٥٦,١٠	٥٤,١٢

المصدر: البنك المركزي اليمني إدارة ميزان المدفوعات+ الجهاز المركزي للإحصاء

ويلاحظ من البيانات المتاحة أن اتجاه درجة الانكشاف الاقتصادي(التجاري) تتجه نحو الارتفاع، حيث ارتفعت من ٥٣,٨% في عام ٢٠١١م إلى ٥٦,١% في عام ٢٠١٢م، ويعود ذلك إلى ارتفاع مستوى نمو الواردات عن الصادرات وبالتالي عجز الميزان التجاري، ودرجة الانكشاف الاقتصادي تعكس خطورة موقف التجارة الخارجية، وذلك للاعتبارات التالية:

أ- تعتبر الواردات المحدد الأول لدرجة الانكشاف حيث بلغ متوسط نسبة الواردات إلى الناتج المحلي خلال فترة المقارنة حوالي ١٩,١% بينما كانت نسبة الصادرات ٢٥% .

ب- بلغ متوسط نسبة الواردات إلى حجم التجارة الخارجية حوالي ٥٤,١%.

ج- تدني الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد المحلي.

د- ضالة نسبة مساهمة التجارة الخارجية لليمن في التجارة الدولية.

هـ- سيطرة الصادرات النفطية على النصيب الأوفر من إجمالي الصادرات، مما يجعل من الصادرات عرضة لتقلبات الأسواق النفطية الدولية.

الأمر الذي خلق بعض التحديات للقطاع الخارجي التي تقف في اتجاه تحسين القطاع الخارجي، ومنها :

أ- عجز مزمن في الميزان التجاري نتيجة ارتفاع حجم الواردات عن حجم الصادرات.

ب- الخلل الهيكلي للصادرات الناتج عن ارتفاع الصادرات النفطية، ومحدودية الصادرات غير النفطية.

ج- ضعف القدرات التنافسية للصادرات السلعية في الأسواق الخارجية.

د- ارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي(التجاري) مع كون الواردات هي المحدد لهذه الدرجة. بمعنى آخر: ارتفاع نسبة الاعتماد الاقتصادي (الواردات/ الناتج المحلي) على العالم الخارجي، مقابل الانخفاض النسبي للانفتاح الاقتصادي (الصادرات/الناتج المحلي). الأمر الذي يستدعي تعزيز هذا القطاع من خلال جملة من التدابير الاقتصادية الملحة، ومنها:

أ- العمل على اتساق سياسة التجارة الخارجية مع الظروف ومقتضيات التوازن الاقتصادي ومتطلبات التنمية.

ب- العمل على رفع القدرات التصديرية للقطاع الخاص وترشيده وارداته من خلال زيادة استثماراته في مواقع إنتاجية، تتناسب مع مواردنا المتاحة وخاصة السلع الزراعية من محاصيل نقدية وثروة حيوانية.

ج- تبني سياسة فاعلة لدعم الصناعات الأكثر تنافسية، والتي تحقق أعلى مستوى من التشابك والتكامل القطاعي مع قطاعات الاقتصاد المختلفة، وبما يكفل توسيع القاعدة الإنتاجية، وبالتالي رفع نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي.

د- تنمية الصادرات غير النفطية وتعزيز قدرتها التنافسية بما يساعد على خفض الحساب الجاري.

هـ- تطوير التعاون الاقتصادي والتجاري مع التكتلات الإقليمية والدولية وتعظيم الاستفادة من نظام الأفضليات المعمم في تنمية الصادرات وبرامج المساعدات المادية والفنية[٢٧].

١٤. العمل على تسهيل وتسريع عملية دمج وشراكة البيوت التجارية والمؤسسات المالية العائلية مع بعضها البعض لمواجهة التحديات الاقتصادية الخارجية.

١٥. دعم ورعاية القطاعات الاقتصادية الواعدة مثل: الصناعة والتعدين، والأسماك والثروات البحرية، والسياحة.

تمثل هذه القطاعات بما تمتلك من إمكانات كامنة كبيرة نقطة انطلاق جديدة في نمو الناتج المحلي الإجمالي. إذ تشكل هذه القطاعات الواعدة رافداً كبيراً للاقتصاد وعاملاً محركا لنمو طاقات القطاع الخاص، كما تعمل على إيجاد وتنويع القاعدة الإنتاجية والدخل، وبالتالي تؤثر بشكل إيجابي على الناتج المحلي للأسباب التالية:

أ- يؤدي التنوع الاقتصادي إلى تقليل تقلبات النمو، ما يشجع على الاستثمار الخاص في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ب- يعد التنوع الاقتصادي عاملاً أساسياً في توفير فرص العمل واستيعاب شرائح مختلفة، خصوصاً في ظل الارتفاع المتنامي لأعداد الوافدين إلى سوق العمل. ولا يمكن الاستمرار في الاعتماد على القطاع العام-الذي يعد أكبر مشغل ومستوعب للأيدي العاملة على مستوى الوطن العربي في التخفيف من معدلات البطالة المرتفعة

ج- يفتح التنوع في قطاعي الصناعة والخدمات ذات القيمة المضافة المرتفعة كثيراً من الفرص أمام تصدير منتجات جديدة بدلاً من تصدير منتجات تقليدية وفي صورة أكثر كثافة. وفي المقابل تحتاج عملية تنويع الصادرات إلى جني فوائد اندماج متبصر في الاقتصاد العالمي يراعي استراتيجية البلد، ويهدف إلى تعزيز النمو على المدى البعيد[٢٨].

وهذا التنوع يتطلب إلى إحداث تحولات هيكلية في الاقتصاد تؤدي إلى تكوين قاعدة اقتصادية صلبة متنوعة المقومات.

١٦. مراجعة وتطوير القوانين والأنظمة المحفزة للاستثمار في القطاعات المختلفة، ومن أهمها قطاع الإنتاج السلعي، ومنها: قطاع الصناعات الاستخراجية والتحويلية، وقطاع النقل، وقطاع المواصلات ولوازمها من موانئ بحرية وجوية ووسائل نقل، وقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، ومتطلبات التنمية المجتمعية: التعليم والصحة ، والطاقة والمياه.

١٧. خصخصة القطاعات التجارية والصناعية الخدمية التي تقوم بها الدولة، على أن تتسم هذه الخصخصة بالمعايير العالمية، المحققة للفوائد العليا للدولة، وبالإجراءات المبسطة والشفَّافة.

ونعني بالخصخصة ما جاء في قانون الخصخصة رقم: ٤٥لعام ١٩٩٩م، بأنها: نقل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة أو انتقال تشغيلها إلى أطراف أخرى[٢٩] ويشمل ذلك تحويل إدارة الوحدات العامة إلى القطاع الخاص، وإجراء بعض التغييرات في الهياكل المالية والتنظيمية والإدارية من خلال عقود التأجير والإدارة والتشغيل.

وتعتبر سياسة الخصخصة إحدى السياسات الاقتصادية القائمة على اقتصاد السوق والدور الرئيس للقطاع الخاص في زيادة النمو الاقتصادي، الذي يجري اعتماده وتطويره بعد إخفاق نمط الملكية العامة في تحقيق التقدم المنشود، بالإضافة إلى مظاهر عدم الكفاءة التي اقترنت بنشاط شركات ومؤسسات القطاع العام، وكلها من

المبررات القوية للاتجاه نحو تطبيق سياسة الخصخصة، وتمنح الخصخصة القطاع الخاص دورا ريادياً في عملية التنمية المجتمعية، ممكنة الدولة من التفرغ لإجادة تنظيم ذاتها وخططها وبرامجها، وأدوارها الرقابية، والقيام بالمهام المتعلقة بصميم وجودها، متطلبات العدالة الاجتماعية.

وتعد الخصخصة أداة لرفع كفاءة تخصيص واستخدام الموارد الاقتصادية وتوسيع نطاق الملكية وتنمية عنصر المنافسة في الاقتصاد، شريطة أن ترتكز عملية الخصخصة على منظومة متكاملة من الأسس العلمية والضوابط العملية التي تضمن سلامة تنفيذها وتحقيقها للأهداف المتوخاة في ظل معطيات الواقع الاقتصادي والاجتماعي. ومن الأهداف والفوائد الناتجة عن عملية الخصخصة ما يلي:

أ- تخفيف أعباء الدولة من جراء نفقاتها على الوحدات الاقتصادية المملوكة لها. وتوفير موارد لتخفيف الدين الخارجي والأعباء المترتبة عليه[٣٠].

ب- رفع وزيادة الكفاءة في أداء الوحدات الاقتصادية على أسس تنافسية.

ت- تشجيع الملكية والاستثمار الخاص بشكل تنافسي، بما لا يؤدي إلى الاحتكار، ويحقق مشاركة أوسع للملكية عن طريق الاكتتاب العام.

ث- ضمان تدفق استثمارات جديدة وتكنولوجيا حديثة متطورة، وغير مضرة بالبيئة.

ج- تشجيع قيام السوق المالية. (التي سنتكلم عنها لاحقاً).

ح-تأكيد دور الدولة في إدارة الاقتصاد وفقا لاقتصاد السوق.

خ- تشجيع رؤوس الأموال المهاجرة بالبقاء والعودة.

مؤكدين في نهاية الحديث عن هذا الموضوع على أن تتم عملية الخصخصة وفق أسس علمية وأساليب قانونية تضمن تحقيق أهدافها، وبعد تقييم وتسعير مكاتب محايدة ومتخصصة. وكانت الحكومة قد عملت في خطتها الخمسية الثانية على ترشيح تخصيص بعض الوحدات الإنتاجية الكبيرة، يتوقع أن تحدث هذه العملية تحريكا للقطاع الخاص ودفعة في عملية التنمية، وفي الجدول رقم (١١) التالي بيان للوحدات الاقتصادية المرشحة للخصخصة.

القطاع	عدد الوحدات
القطاع الصناعي	١٣
القطاع الزراعي	١٥
القطاع التجاري	٨
قطاع النقل	٥
قطاع الأسماك	١٧
قطاع تكرير النفط	١
قطاع البنوك	٢
الإجمالي	٦١
المصدر: الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	

١٨. اكتفاء الدولة بوضع السياسات الاقتصادية الوطنية، وقيامها بالدور التشريعي والرقابي.

فالأصل في السياسة الاقتصادية للدولة أن تعتمد\ على حرية السوق، والذي يتطلب دورا أكبر وقياديا ورياديا للقطاع الخاص إيمانا بكفاءته وقدرته على القيام بالعديد من الأنشطة الاقتصادية، وتقليص دور الدولة على القيام الدور التشريعي والتنظيمي والرقابي، والقيام بدورها في تنظيم عملية التجارة الخاصة بالسلع والأنشطة الأساسية التي يحتاجها المواطن وتحتاج إلى تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية، وكذا توفير الخدمات الأقل دخلاً، أو التي يعجز المواطن عن الحصول عليها من خلال آلية السوق. ولا يعني ما ذكرنا –من تقليص دور الدولة واقتصاره على الجوانب المذكورة– يعني عن تخلي دور الدولة عن وظائفها الاجتماعية أمام الشرائح الأقل دخلاً، والتي أصبح الواجب تجاهها مسؤولية تضامنية مع المجتمع المدني بكافة منظماته ومؤسساته.

١٩. قيام الدولة بدور الوسيط والمساعد في تمرير المساعدات الفنية التي تتلقاها وكذا القروض الحسنة والميسرة إلى القطاع الخاص وفق الخطط التنموية المحققة للأهداف المشتركة.

٢٠. تنمية الموارد البشرية في القطاع الخاص والاستفادة من الخبرات عالية الكفاءة المكدسة في الجهاز الإداري للدولة التي أصبحت تمثل عبءً على جهازها الإداري والمالي في القطاع الخاص.

تزايدت أهمية تنمية الموارد البشرية في ظل التحولات التي يشهدها الاقتصاد الوطني نحو سيادة آليات السوق والمنافسة فضلاً عن التطورات التي أحدثتها ثورة المعلومات والتطور الهائل في مجال التكنولوجيا، وخاصة بعد توسع دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وتعدد أنشطته الاستثمارية ودخوله مجالات جديدة كالاتصالات، وتطرح هذه القضية نفسها أمام الحكومة والقطاع الخاص على حد سواء، وتبرز ضرورة تعزيز التأهيل الفني والتدريب المهني، بالإضافة إلى تنمية المهارات والقدرات على استخدام التكنولوجيا المتقدمة، وفي هذا الاتجاه يأتي دور الحكومة مع القطاع الخاص في انتهاج سياسة للعلم والتكنولوجيا تعمل على توفير القدرات والبنى التحتية اللازمة

للبحث العلمي ودعمه في الجامعات ومراكز الأبحاث، وتشجيع عملية الابتكار والتطوير، فضلا عن رعاية المبدعين والمبتكرين من خلال مؤسسة خاصة بالبحث والتطوير العلمي التكنولوجي. والاستفادة في كل ما سبق من الكادر الإداري للدولة الذي يعاني من تضخم أثقل كاهل الدولة، وحَدَّ بل وجمَّد من قدرات ومعارف كثير من المتخصصين في هذا الجهاز؛ نتيجة الفراغ القاتل في إداراتهم وأعمالهم، أو تحويلهم للعمل في مجالات بعيدة عن تخصصاتهم، في الوقت الذي يحتاج فيه القطاع الخاص لهذا النوع من الخبرات في أعماله وأنشطته.

إضافة إلى تأهيل العمالة اليمنية بما يمكن من تخفيف الاعتماد على العمالة والخبرات الأجنبية في اليمن.

٢١. مراجعة المناهج التعليمية وإعادة صياغتها بما يتناسب مع عملية التنمية، والحد من التعليم النظري باعتماد الجانب التطبيقي وإعطائه مساحة كافية ومناسبة في العملية التعليمية.

٢٢. رعاية المهاجرين من أبناء الوطن وتأهيلهم علمياً وتقنياً، والاستفادة من تحويلاتهم النقدية، والعمل على جذب مدخراتهم واستثمارها محلياً، وتأهيلهم قبل هجرتهم بما يضمن تحقيق دخل مرتفع لهم[٣١].

لا يخفى على أحد أهمية التحويلات النقدية للمغتربين على الاقتصاد الوطني، إذ تعد وسيلة هامة من وسائل مواجهة الفقر في الدول الفقيرة –المصدرة للمهاجرين– وتعزيز القدرات البشرية والإنتاجية، وقد أصدر البنك الدولي تقريره السنوي عن الآفاق الاقتصادية العالمية للعام ٢٠٠٦م، تحت عنوان (الآثار الاقتصادية للتحويلات والهجرة) ومما خلص إليه هذا التقرير ما يلي: تشكل تحويلات المهاجرين في مجملها ما يزيد عن ضعف المساعدات الإنمائية، التي حصلت عليها الدول النامية من جميع المصادر. ويقدر البنك الدولي حجم التحويلات التي يتم إرسالها عبر قنوات غير رسمية بما يزيد عن٥٠% من التقديرات الرسمية، الأمر الذي يجعل من هذه التحويلات المصدر الرئيس لرؤوس الأموال الخارجية في العديد من البلدان النامية، ومع ذلك فإنه عادة ما يصاحب تدفق هذه التحويلات ارتفاع نسبي في استثمارات أسر المهاجرين وفي توفير الموارد المالية اللازمة لتغطية نفقات المعيشية للأسر المهاجرة وفي توفير التعليم والرعاية الصحية، إلى جانب توجيه جزء من هذه التحويلات نحو إنشاء مشاريع استثمارية خاصة تساعد على رفع المستوى المعيشي والحد من البطالة. وفي اليمن ما تزال تشكل التحويلات النقدية للمهاجرين مصدرا من مصادر النقد الأجنبي، ومصدرا لتمويل خطط التنمية في اليمن، كما ساعدت وتساعد على دعم ميزان المدفوعات حيث عملت في بعض السنوات في تحويل العجز في ميزان المدفوعات إلى فائض، فوفقاً لبيانات البنك المركزي اليمني ساهم الفائض الذي حققه ميزان التحويلات الجارية والذي زاد عن ١،٥٤٨ مليون دولار في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٠–٢٠١٠م في دعم وضع الحساب الجاري، وبالتالي الميزان الكلي لميزان المدفوعات. ويرجع ذلك بصورة أساس إلى تحويلات وعوائد المغتربين اليمنين في الخارج، وتبرز أهمية تعزيز تحويلات وعوائد المغتربين والعاملين اليمنين في الخارج وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي في ظل توقع استمرار عجز كلا من ميزان الخدمات وميزان الدخل، وكذلك توقع استمرار تذبذب المساعدات الخارجية بين العجز والفائض في ظل استمرار السحب من القروض الخارجية، والانخفاض النسبي في التزامات أقساط القروض، وكذلك توقع انخفاض صافي استثمار شركات النفط الأجنبية[٣٢].

٢٣. البناء المؤسسي للمؤسسات المساعدة للقطاع الخاص(الغرفة التجارية والصناعية).

يتعزز دور القطاع الخاص في ظل التوجهات الاقتصادية الجديدة عن طريق تنظيمات مؤسسية، تعبر عنه وتبلور اتجاهاته، وتحدد احتياجاته ومتطلباته وتعمل على حل مشاكله، وتشارك في وضع التشريعات والقوانين ذات العلاقة بنشاطه، إلى جانب قيامها بتنظيم الأنشطة المختلفة، وتقوية علاقاتها بالمؤسسات المناظرة لها في الخارج، وعقد لقاءات رجال الأعمال ومؤتمراتهم. وتتصف التنظيمات المؤسسية للقطاع الخاص مثل: الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية وفروعه المنتشرة في المحافظات، وجمعية الصناعيين اليمنيين وغيرهما بالضعف وغياب الطابع والإطار المؤسسي للعمل، إضافة إلى افتقاد القدرة على التعامل والاستفادة من المنطلقات الجديدة في ضوء الشراكة مع الحكومة، وتبرز جوانب الضعف المؤسسي للقطاع الخاص من خلال عدد من الظواهر أهمها:

أ- سيطرة الشركات العائلية والمغلقة على النشاط الاقتصادي وعلى التنظيمات المؤسسية للقطاع الخاص وسعيها لتحقيق مصالح خاصة وضيقة في حالات كثيرة.

ب- ضعف دور وأداء أغلب تنظيمات القطاع الخاص في خدمة وتحقيق أهدافها ومهامها الأساسية؛ نتيجة حداثة بعضها، وضعف القيادة أو قلة خبرتها.

ج- الصراع والتنازع على رئاسة وإدارة التنظيمات القائمة.

د- عدم فاعلية لجنة التنسيق المشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص كآلية لدعم وتعزيز الثقة بين الحكومة والقطاع الخاص وإقامة شراكة فعلية بينهما[٣٣].

٢٤. العمل على إيجاد بنك معلومات للقطاع الاقتصادي يوفر المعلومة الاقتصادية الدقيقة والحقيقية ذات الصلة بالشأن اليمني لكل رجال المال والأعمال والمهتمين بالشأن الاقتصادي اليمني.

تعد المعلومة اليوم ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد وعاملاً من عوامل تنميته وتعزيزه، ولذا فإن إيجاد بنك أو مركز وطني للمعلومات الاقتصادية سيسهم ويعزز من عملية التنمية من خلال إتاحة كافة أنواع المعلومات وخصوصاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بشكل دائم ومكثف، تمكنها من مواكبة التطورات الحديثة في الأسواق المحلية والدولية، وبالتالي تشكل دعماً أساسياً لها. كما أن وجود هذا البنك أو المركز من شأنه أن يرفع نسبة مشاركة المؤسسات في برامج التأهيل وتبادل الخبرات والمعارف. ومن المناسب أن نشير هنا إلى أهمية وضرورة الاقتصاد المعرفي -الذي سيكون أحد ثمار هذا البنك- الذي صار يؤدي ويخلق كثافة عالية في الإنتاج بحيث زاد اعتماد العمل الاقتصادي على المعلومات والمعارف، فنحو أكثر من ٧٠% من العمال في الاقتصادات المتقدمة هم عمَّال معلومات (InformationWorkers) فالعديد من عمال المصانع صاروا يستخدمون عقولهم أكثر من أيديهم[٣٤]. وقد أدت ثورة المعلومات إلى إحداث تغير جذري في المجال الاقتصادي والاجتماعي، شمل رأس المال وطرائق الإنتاج وأشكاله وعلاقاته، حيث تراجعت أهمية عناصر وطرائق الإنتاج التقليدية والمواد الخام في قيمة السلعة، وأصبحت المعلومات هي العنصر الأهم، وقد أدت الثورة المعلوماتية في مجال الاقتصاد بقطاعاته المتنوعة إلى تناقص نسبة القوى البشرية العاملة، في قطاعي الزراعة والصناعة؛ نتيجة للتقدم التكنولوجي

والمعلوماتي، كما أصبح المدير المتميز هو من يمتلك معارف ومعلومات أكثر حداثة وتأثيراً كما يمتلك مهارات استخدام التقنيات. وترتب على ذلك أن أصبح رأس المال التقني والمعرفي أكثر أهمية وأعمق أثراً من رأس المال المادي أمام هذه المتغيرات. وفي مواجهة تلك التحديات يجب أن تسعى إلى التغير المطلوب وفق حاجاتنا المعاصرة، فاليمن – وقطاعه الخاص على وجه الخصوص- كغيرها من دول العالم الثالث تتأثر بما يحدث حولها، لا سيما مع ثورة المعلومات التي حولت المجتمع الدولي والعالم بأسره إلى قرية واحدة، ومجتمع الكتروني متقارب الأجزاء متداخل المنافع، لذا كان من الأهمية بمكان خدمة القطاع الخاص بتقديم الخبرات وتوفير المعلومات كشرط لنجاح نشاطه الاقتصادي(٣٥). وقد عملت الحكومة برنامجاً لنظام المعلومات بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[٣٦]؛ للتخفيف من الفقر والحد من البطالة، وقد عمل هذا البرنامج على وضع شبكة مؤسسية لتقديم القدرات المحلية في صياغة السياسات الخاصة بسوق العمل وإدارة المعلومات المفصلة عن العمل والعمالة، وكذا تعزيز دور مكاتب التشغيل بالمحافظات لتحسين خدماتها تجاه طالبي العمل وأصحاب العمل؛ بهدف سد الوظائف الشاغرة والمتاحة، وقد تمكن هذا البرنامج من إنجاز عدد من المسوح الميدانية أبرزها: مسح المهن وتصنيفها في اليمن، ومسح القوى العاملة، وكان هذا في عام١٩٩٩م، ومسح الطلب على القوى العاملة عام٢٠٠٣م، كما قام البرنامج بإنشاء وتجهيز خمسة مكاتب نموذجية على مستوى المحافظات، وكان هذا البرنامج يطمح إلى مواكبة التطورات في أسواق العمل الخليجية ليساهم في ترتيب وتأهيل العمال بما يتناسب مع احتياج السوق المحلية وأسواق دول مجلس التعاون الخليجي من الكوادر المؤهلة، غير أنه وللأسف الشديد قد توقف نشاط هذا البرنامج بعد تسليمه للحكومة اليمنية ممثلة بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل سنة٢٠٠٦م.

٢٥- سرعة إنشاء سوق الأوراق المالية.

توجه معظم الدول الأقل تطوراً في العالم، بما فيها العربية منها والشرق الأوسطية مشكلة توافر رأس المال الكافي بالشروط والتكاليف المناسبة لمشاريع التنمية الاقتصادية الخاصة والعامة. ويعود نشوء هذه المشكلة إما إلى الشح النسبي في الموارد المالية، وإما إلى العجز النسبي في وسائل تجميعها وأدواته، أو إلى استغلال هذه الموارد في أوجه هامشية من النشاط لا تساعد كثيراً على العملية التنموية، ورغم الخطوات الكبيرة التي خطاها النظام المصرفي في كثير من هذه الدول، فإن نشاطه بقي مقصراً في الوصول إلى كثير من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، إما لعجزه عن ابتداع الوسائل التي تحرك تلك القطاعات، وإما لكونه يواجه تعقيدات إدارية وقانونية تقيد حركته. أما في جانب الحكومات فقد اتسم كثير من مصادر إيراداتها بعدم المرونة وبضعف القاعدة، الأمر الذي لم يمكنها من زيادة هذه الإيرادات بمعدلات تستطيع أن تواكب معها خطى الإنفاق المتسارع في مجال الخدمات، ناهيك عن الحاجة إلى توفير مبالغ كبيرة في موازناتها من أجل عملية البنية التحتية والاستثمار الإنتاجي اللذان يمثلان الركيزة الأساسية لعملية التنمية، هذا البطء في تنمية الموارد والعائدات الحكومية مضافاً إليه ضعف مصادر النقد الأجنبي لكثير من الدول، حدا ببعضها إلى الاعتماد على العون الخارجي كوسيلة رئيسية لتمويل برامج التنمية المحلية، فكانت النتيجة مزيجاً من التراجع بسبب التكلفة العالية لخدمة تلك الديون، والارتباط بنماذج التنمية الخاصة

بالدول المانحة، وهي النماذج التي تتعارض في كثير من الحالات مع الظروف والأولويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول المستفيدة. لهذه الأسباب مجتمعة أو منفردة بدأت دول كثيرة في العالم غير الصناعي تشهد منذ عقد الثمانينات تحولات هيكلية بلغت درجة من العمق طاولت فلسفة الاقتصاد الكلي، هدفت إلى **أولاً**: إلى تحرير الأنشطة الاقتصادية والخدمية من القيود. **وثانياً**: إلى تقليص دور الدول في الاقتصاد الوطني لصالح فعاليات القطاع الخاص. **وثالثاً**: إلى زيادة الاعتماد على السوق لسد الاحتياجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة. **ورابعاً**: إلى خلق البيئة القانونية والمؤسسية المحفزة للاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء. ولما للأسواق المالية من منافع محتملة كثيرة للاقتصادات المحلية، إلى درجة أنها تساهم في تحقيق معدلات النمو فيها، وتساهم في استقرار هذه المعدلات، ولما تمنحه للقطاع الخاص من دور متنامٍ في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن هذه المنافع المحتملة المباشرة وغير المباشرة ما يلي:

أ- جمع المدخرات الوطنية، وفوائض المغتربين وتوجيهها نحو مختلف القطاعات الاقتصادية على أسس تنافسية كفؤه.

ب- جذب الاستثمارات الأجنبية لتساهم في تسريع عملية التنمية الاقتصادية، وتقليص الاعتماد على الاقتراض من الخارج(٣٧).

ت-المساهمة في تحقيق التوزيع الأمثل للموارد المالية المتاحة، وبالتالي التقليل من تكاليف التمويل ومخاطره.

ث-المساعدة في رفع مستوى الوعي التمويلي والاستثماري والادخاري للأفراد والمؤسسات وزيادة الشفافية وموثوقية المعلومات ذات الصلة بأداء الشركات المدرجة والاقتصاد الكلي على حد سواء.

ج- تحسين فرص وإقامة علاقات ترابط وقنوات اتصال مالية دولية.

ح- تعزيز قدرة السلطة النقدية في الدولة على إدارة سياستها النقدية، من خلال استخدامها سياسة السوق المفتوحة كإحدى أهم الأدوات غير المباشرة لهذه السياسة.

خ- تسريع عملية التخصيص وتسهيلها وتوسيع قاعدة الملكية في الاقتصاد.

د- تحسين قدرة الاقتصاديات المحلية على استخدام لأساليب والأدوات المتاحة من خلال السوق المالية، بهدف التقليل من مخاطر وتكاليف التقلبات الدولية غير المفضلة للأسعار. وهذا مفيد بشكل خاص بالنسبة للدول التي تفتقر إلى الخبرة في تجارتها الخارجية(٣٨).

ولكي تكون محققة لأهداف هذه السوق ويظهر نجاحها فلابد من أن تتوفر فيها جملة من الخصائص، التي يمكن إجمالها على النحو التالي:

أولاً: يجب أن تتمتع السوق بدرجة كافية من السيولة.(Liguidity) التي تسمح للمتعاملين بالأوراق المالية بتنفيذ صفقات التداول (Marketability) بالسرعة وبسعر معروف، ولا يختلف كثيراً عن أسعار التداول السابقة على افتراض عدم وجود معلومات جديدة عن أداء الوحدة الاقتصادية المصدرة لهذه الأوراق، وهذا إنما يعرف بخاصية استمرار السعر(price Continuity)(٣٩)

ثانياً: حتى تتمتع السوق بسيولة كافية، لابد أن تتصف بالعمق(Depth) أي أن تجاذب عددا كبيراً ومتنوعاً من المشاركين والمتعاملين فيه، حيث يهتدون في قراراتهم الاستثمارية بمعطيات العرض والطلب، وهو ما يمنع التقلبات الدراماتيكية غير المبررة اقتصاديا في أسعار الأوراق المالية المتداولة.

ثالثاً: يجب أن تنجح السوق في تحديد أسعار عادلة للأوراق المالية المتداولة فيها على معلومات تاريخية وراهنة عن أداء الوحدات المصدرة لهذه الأوراق، وأن تصاحب ظهور أي معلومات جديدة عن هذا الأداء تعديلات مناسبة.

رابعاً: من العوامل التي تصنع سوقاً مالية جيدة انخفاض تكاليف التداول كنسبة من كل صفقة إلى أدنى مستوى ممكن لها، وهذا ما يوصف بالكفاءة الداخلية أو التشغيلية (Internal Efficiency)[٤٠].

خامساً: إيجاد بيئة مناخية مناسبة للاستثمار يراعى فيها سيادة الدولة وتطبيق القانون ونزاهة القضاء، وتوفير الأمن والاستقرار.

سادساً: هيكلة القطاع الخاص وفق طبيعة السوق وسياسته المالية والمصرفية، وتحويل ودمج الشركات العائلية والمغلقة إلى شركات مساهمة تصدر الأسهم والسندات[٤١].

النتائج والتوصيات:

خلص الباحث في بحثه إلى جملة من النتائج والتوصيات، تمثلت في ما يأتي:

أولاً: النتائج.

١- كان للقطاع الخاص اليمني دور رائد وسبَّاق في عملية التنمية الشاملة.

٢- تعرض القطاع الخاص –نتيجة الأزمات السياسية التي مرَّ بها اليمن- لهزات وانتكاسات اقتصادية أثَّرت على دوره في عملية التنمية، كما أثّرت على مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

٣- يحتاج القطاع الخاص لتكاتف جهود الجميع (ساسة وصانعي قرار وخبراء اقتصاد) للنهوض به وتعزيز إحياء دوره الفاعل والمؤثر في عملية التنمية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للوطن والمواطن.

٤- يقع الجزء الأكبر من مهام ونقاط التعزيز المشار إليها في البحث على عاتق الدولة بمؤسساتها المختلفة.

ثانياً: التوصيات.

١- يوصي الباحث رجال وسيدات المال والأعمال ومؤسسات القطاع الخاص بالاهتمام والتفاعل مع مشاريع التنمية المجتمعية؛ لما لذلك من فوائد اقتصادية تعود عليهم قبل غيرهم.

٢- يوصي الباحث رجال وسيدات المال والأعمال ومؤسسات القطاع الخاص بالانفتاح الاقتصادي والاستفادة من تجارب القطاع الخاص الإقليمي والدولي، مع مصاحبة ذلك للتأهيل العلمي والإداري للقائمين عليه، والاستفادة كذلك من الخبرات العلمية في الجامعات والكفاءات المؤهلة في القطاع العام.

٣- يوصي الباحث مؤسسات الدولة وإدارات القطاع العام بتحمل مسؤولياتها الوطنية والقانونية تجاه القطاع الخاص وتسهيل إجراءات النهوض به وتطويره.

٤- يوصي الباحث بالعمل على إزالة المعوقات التي تواجه نمو وتطوير القطاع الخاص في كافة الجوانب: التشريعية والإدارية والقضائية، وبما يكفل صيانة الحقوق وتعزيز شراكة القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية.

٥- تأهيل البنية الاقتصادية في اليمن؛ لكي تتعامل بصورة فعالة مع المتغيرات الإقليمية والدولية.

٦- يوصي الباحث بتوفير البنية التحتية الأزمة لتنشيط الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية، والتطبيق الجاد لبرنامج الإصلاح الإداري والمؤسسي، وعلى وجه التحديد ما يتعلق بالجانب القضائي وتعزيز الأمن والاستقرار، وتحقيق نفاذ التعاقدات.

الهوامش

(١) علي بن مُحَمَّد الجمعة، معجم المصطلحات الاقتصادية والإسلامية، مكتبة العبيكان، الرياض، ط/١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ص:٤٣٠.

(٢) مُحَمَّد رواس قلعة جي، مباحث في الاقتصاد الإسلامي من أصوله الفقهية، دار النفائس بيروت، ط١/١٩٩١م، ص:١٠٤-١٠٥-بتصرف-.

(٣) الموسوعة الفقهية الكويتية: صادرة عن وزارة الأوقاف والشؤن الإسلامية، الكويت دار السلاسل، ط٢، ٧/١٩.

(٤) د. يوسف إبراهيم يوسف، استراتيجية وتكتيك التنمية الاقتصادية في الإسلام، ص:٣١٧، بواسطة: التنمية في الإسلام مفاهيم -مناهج وتطبيقات، ص:١٢٤.

(٥) مباحث في الاقتصاد الإسلامي من أصوله الفقهية، ص:١٥٧.

(٦) مبادئ في التنمية والتخطيط:٢٦.

(٧) سنن الترمذي، باب ما جاء في زكاة مال اليتيم، ٣ / ٢٣، رقم الحديث:٦٤١

(٨) مجلة البحوث الإسلامية:٤٠/ ٣٠٤

(٩) صحيح مسلم، باب تحريم الاحتكار في الأقوات، ٣ / ١٢٢٧، رقم الحديث:١٦٠٥.

(١٠) التقرير الاقتصادي السنوي٢٠١٣م، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ص١١٩.

(١١) برامج البناء الاقتصادي للدولة اليمنية خلال الفترة:٢٠٠٦/٢٠١٠م، والتقرير الاستراتيجي اليمني:٢٠١٢م، الصادر عن المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، ص٢٠٧(بتصرف).

(١٢) التقرير النهائي لنتائج المسح الصناعي ٢٠١٢م. الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء بوزارة التخطيط والتعاون الدولي.ص٢٣.

(١٣) د. عبد الباري الشرجبي، محاربة الفقر في برنامج الإصلاح الاقتصادي، المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني عام ١٩٩٨م ، مجلة الثوابت، ص٥٩٥.

(١٤) د. أمين محي الدين، النمو الاقتصادي وهيكل الناتج المحلي الإجمالي، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، العدد:٤٢، للعام:٢٠١٤م، ص٦٤-٦٥.

(١٥) التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠١٣م الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ص١٣٩.

(١٦) د. مُحَمَّد الحاوري، القطاع الخاص وآفاق المستقبل، مجلة كلية التجارة والاقتصاد بجامعة صنعاء، العدد: ٢٥، ص٢٣.

(١٧) التقرير الاقتصادي السنوي٢٠١١/٢٠١٢م. الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ص٣٢-٣٣. و القطاع الخاص وآفاق المستقبل، مجلة كلية التجارة والاقتصاد بجامعة صنعاء، العدد: ٢٥، ص٢٣.

(١٨) د. طه الفسيل، أهمية الشراكة بين الدولة والقطاعين الخاص والأهلي لتحقيق التنمية الاجتماعية في الجمهورية اليمنية، مجلة كلية التجارة والاقتصاد بجامعة صنعاء، العدد: ٣١، ص٧٣.

(١٩) التقرير الاقتصادي السنوي٢٠١٣م. الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ص١٣٧-١٣٨.

(٢٠) عبد القوي بن لطف الله، أنماط إفساد وآلياته وآليات مكافحته في القطاعات الحكومية في الجمهورية اليمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، بواسطة مجلة شؤون العصر، ص٢٨٣.

(٢١) التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠١٣م الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ص١٣٧.

(٢٢) إدريس يحيى، آليات وسبل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد العالمي(حالة الجزائر)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان:٥٥-٥٦، ص٨٦.

(٢٣) عمار محجوب مُحَمَّد زكي، دور التمويل العربي والإسلامي في دعم التنمية الاقتصادية في السودان١٩٨٦-٢٠٠٩م، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد٥٥-٥٦، ص١٠٨، بتاريخ:٢٠١١م.

(٢٤) التقرير الاقتصادي السنوي٢٠١٣م، الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ص:١٤٠، والخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٠١-٢٠٠٥م، ٣/٢٦-٢٧.

(٢٥) الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٠١-٢٠٠٥م، ٣/٢٦-٢٧.

(٢٦) التقرير الاقتصادي للعام٢٠٠٨م، الصادر عن قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي، ص٩٦.

(٢٧) التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠١٣م الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ص٦٨-٦٩(بتصرف).

(٢٨) أ.د/أمين محي الدين، النمو الاقتصادي وهيكل الناتج المحلي الإجمالي خلال الخطتين الخمسيتين الثانية والثالثة(٢٠٠١م-٢٠١٠م) مجلة كلية التجارة والاقتصاد، العدد:٤٢ص٢١/٢٢. والتقرير الاستراتيجي اليمني: بحث بعنوان: البناء الاقتصادي لليمن الجديد لماذا هو مهم؟ ص٣٢٨.

(٢٩) قانون الخصخصة للعام ١٩٩٩م، المادة: الثانية.

(٣٠) د. عبدالله عبد المجيد الزنداني، الخصخصة وأدوات تطبيقها في ضوء الشريعة الإسلامية، دار الآفاق للطباعة والنشر، صنعاء (بدون ذكر رقم الطبعة و تاريخها) ص:٤٠.

(٣١) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣م، ص٢٦-٢٧.

(٣٢) تقرير التنمية البشرية الوطني الرابع لتنمية الموارد البشرية، الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ص٢٤.

(٣٣) الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٠١-٢٠٠٥م، ٢٠/٣.

(٣٤) د. حسين عبد المطلب الأسرج، تعزيز تنافسية الصناعة العربية في ظل اقتصاد المعرفة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد:٤٥/٦٣.

(٣٥) د. أحمد علوان المذحجي، أزمة التعليم في الجمهورية اليمنية وتحديات القرن الواحد والعشرين: مجلة جامعة صنعاء للعلوم التربوية والنفسية، المجلد الثامن، العدد: ٨/٢، وتعزيز تنافسية الصناعة العربية في ظل اقتصاد المعرفة، ص٦٣.

(٣٦) تقرير التنمية البشرية الوطني الرابع لتنمية الموارد البشرية، الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ص٢٤.

(٣٧) الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية(٢٠٠١-٢٠٠٥م)،ج٣، ص٣٠.

٣٨ -أنظر: ، D Mathieson(etal) (Minumangingvinu Financial RisKin Lndobtad Defeloping Coutries) IMF Occasionel Peper no 65(2005) andTChuppe and T Chuppe and M Atkin Regulatien of Securitis M Arkelc: Soma Rasant Trends and thrir Implication For Emrging Markels (Washington DC: Internatenal Monetary Fund 202)

٣٩ - غسان عياش، أبحاث في الإصلاح المصرفي وتطوير الأسواق المالية (بيروت: اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٢م) Sanfordj Grossman and Merrton H M Ill er (lagaidity and Markats Structure) Journal Of F inance Vol 43 no 2(1999) and F Famans of Finance:portfolio Dacisions and Sacurity Pricesueity Prices(New York:Basic Books Inc:1976)

٤٠ - مُحَمَّد كمال أبو عمشة، أهمية تطوير أسواق المال في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد: ٥٥-٥٦، ص١٤٢، بتاريخ:٢٠١١م.

٤١ – د. مُحَمَّد أحمد الحاوري، القطاع الخاص وآفاق المستقبل، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء، العدد:٢٥، ص٣٤، بتاريخ:٢٠٠٦م، والخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية(٢٠٠١-٢٠٠٥م)،ج٣، ص٣٠.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية.

١. إبراهيم العسل، التنمية في الإسلام مفاهيم –مناهج وتطبيقات، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط/٩٦م.
٢. أحمد علوان المذحجي ، أزمة التعليم في الجمهورية اليمنية وتحديات القرن الواحد والعشرين: مجلة جامعة صنعاء للعلوم التربوية والنفسية، المجلد الثامن، العدد: ٢/٨.
٣. أمين محي الدين، النمو الاقتصادي وهيكل الناتج المحلي الإجمالي خلال الخطتين الخمسيتين الثانية والثالثة(٢٠٠١م-٢٠١٠م) مجلة كلية التجارة والاقتصاد، العدد:٤٢.
٤. برامج البناء الاقتصادي للدولة اليمنية خلال الفترة:٢٠٠٦/٢٠١٠م،
٥. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣م.
٦. البناء الاقتصادي لليمن الجديد لماذا هو مهم؟ التقرير الاستراتيجي اليمني.
٧. التقرير الاستراتيجي اليمني:٢٠١٢م، الصادر عن المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية،.
٨. التقرير الاقتصادي السنوي٢٠١١/٢٠١٢م. الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
٩. التقرير الاقتصادي للعام٢٠٠٨م، الصادر عن قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي.
١٠. تقرير التنمية البشرية الوطني الرابع لتنمية الموارد البشرية، الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
١١. التقرير النهائي لنتائج المسح الصناعي ٢٠١٢م. الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء بوزارة التخطيط والتعاون الدولي.
١٢. حسين عبد المطلب الأسرج، تعزيز تنافسية الصناعة العربية في ظل اقتصاد المعرفة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد:٤٥.
١٣. الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية(٢٠٠١-٢٠٠٥م).
١٤. دريس يحي، آليات وسبل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد العالمي(حالة الجزائر)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان:٥٥-٥٦.
١٥. طه الفسيل، أهمية الشراكة بين الدولة والقطاعين الخاص والأهلي لتحقيق التنمية الاجتماعية في الجمهورية اليمنية، مجلة كلية التجارة والاقتصاد بجامعة صنعاء، العدد: ٣١.

١٦. عبد الباري الشرجبي، محاربة الفقر في برنامج الإصلاح الاقتصادي، المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني عام ١٩٩٨م ،
١٧. عبد القوي بن لطف الله، أنماط إفساد وآلياته وآليات مكافحته في القطاعات الحكومية في الجمهورية اليمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، بواسطة مجلة شؤون العصر.
١٨. عبدالله عبد المجيد الزنداني، الخصخصة وأدوات تطبيقها في ضوء الشريعة الإسلامية، الآفاق للطباعة والنشر، صنعاء.
١٩. علي بن مُحَمَّد الجمعة، معجم المصطلحات الاقتصادية والإسلامية، مكتبة العبيكان، الرياض، ط/١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٢٠. عمار محجوب مُحَمَّد زكي، دور التمويل العربي والإسلامي في دعم التنمية الاقتصادية في السودان١٩٨٦-٢٠٠٩م، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد:٥٥-٥٦، بتاريخ:٢٠١١م.
٢١. قانون الخصخصة للعام ١٩٩٩م.
٢٢. مبادئ في التنمية والتخطيط:.
٢٣. مجلة البحوث الإسلامية: العدد ٤٠.
٢٤. مجلة الثوابت، المؤتمر الاقتصادي الثاني المنعقد بصنعاء، بتاريخ:١٨-٢٠/٤/١٩٩٨م .
٢٥. مُحَمَّد الحاوري، القطاع الخاص وآفاق المستقبل، مجلة كلية التجارة والاقتصاد بجامعة صنعاء، العدد: ٢٥،.
٢٦. مُحَمَّد رواس قلعة جي، مباحث في الاقتصاد الإسلامي من أصوله الفقهية، دار النفائس بيروت، ط١/١٩٩١م.
٢٧. مُحَمَّد بن عيسى بن سورة الترمذي، سنن الترمذي: تحقيق أحمد مُحَمَّد شاكر، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر، ط٢/١٩٧٥م.
٢٨. مُحَمَّد كمال أبو عمشة، أهمية تطوير أسواق المال في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد: ٥٥-٥٦، بتاريخ:٢٠١١م.
٢٩. مسلم بن الحجاج النيسابوري، المسند الصحيح (صحيح مسلم) تحقيق مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت.
٣٠. الموسوعة الفقهية الكويتية: صادرة عن وزارة الأوقاف والشؤن الإسلامية، الكويت دار السلاسل، ط٢/.

ثانيا: المراجع الأجنبية.

31- D Mathieson(etal) (Minumangingvinu Financial RisKin Lndobtad Defeloping Coutries) IMF Occasionel Peper no 65(2005) andTChuppe and T Chuppe and M Atkin Regulatien of Securitis M Arkelc: Soma Rasant Trends and thrir Implication For Emrging Markels (Washington DC: Internatenal Monetary Fund 202)

32- غسان عياش، أبحاث في الإصلاح المصرفي وتطوير الأسواق المالية (بيروت: اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٢م)

Sanfordj Grossman and Merrton H M Ill er (lagaidity and Markats Structure) Journal Of F inance Vol 43 no 2(1999) and F Famans of Finance:portfolio Dacisions and Sacurity Pricesueity Prices(New York:Basic Books Inc:1976)